محتويات العدد

الموضوع	الصفحة



الفروق بين الشرك والكفر والنفاق والكبائر

د. أحمد سردار محمد شيخ

أكاديمي باكستاني، أستاذ مساعد، جامعة جازان،

كلية الشريعة والقانون

ملخص البحث

نهى الله عباده عن الشرك والكفر والنفاق والعصيان، وحذّرهم منها، وجاءت النصوص في الكتاب والسنة مبيِّنة حدود هذه الأسماء؛ حتى لا يدخل فيها ما ليس منها، ولا يخرج منها ما هو داخل فيها، كما بيَّنت ما يخالفها ويضادها أو يختلف معها ويفترق عنها؛ فيُلحق النظير بنظيره ويعتبر الشيء بمثله، ويفرَّق بين المختلفين ولا يسوَّى أحدهما بالآخر.

ويأتي هذا البحث لبيان ما دل عليه الكتاب والسنة وبيّنه أهل العلم من الفروق بين الشرك والكفر والنفاق والكبائر، وذلك في مبحثين:

فالمبحث الأول في تعريف الشرك والكفر والنفاق والكبائر، وبيان أقسامها، واشتمل على أربعة مطالب، كل مطلب منها في التعريف بأحد هذه الأسماء وبيان أقسامها وحكم كل قسم.

وجاء المبحث الثاني في بيان الفروق بين الشرك والكفر والنفاق والكبائر. وذلك في ستة مطالب، كل مطلب فيه بيان الفروق بين اسم وآخر من هذه الأسماء، مع بيان الأدلة وذكر كلام أهل العلم.

وخُتِم البحث بذكر أهم نتائجه.

د. أحمد سردار محمد شيخ

asms-dr@windowslive.com

In the name of Allah, the most Compassionate, the most Merciful

The Differences between Polytheism, Disbelief, Hypocrisy and Great Sins

Written by: Dr. Ahmed Sardar Muhammad Shaykh

Pakistani Academic, Assistant Professor, in University of Jizan, in the Faculty of Sharia and Law

Abstract

Allah prohibited His servants from polytheism, disbelief, hypocrisy and disobedience and warned them against it. The evidences in the Quran and the Sunnah explained the true definitions of these names so they could be clearly distinguished. The evidences also explained what opposed these things and contradicted them.

This essay was written to explain what the Quran and the Sunnah verified about these issues and what the Scholars said about the differences between polytheism, disbelief, hypocrisy and the great sins.

The essay was divided in two chapters:

The first chapter defined and explained the categories of polytheism, disbelief, hypocrisy and big sins. This chapter was divided into four topics. Every topic defined one of these names, explained its categories and the ruling of each category.

The second chapter explained the differences between polytheism, disbelief, hypocrisy and big sins. That chapter was divided into six topics. Every topic explained the difference between these names with evidences and the statements of the scholars.

The essay was ended by mentioning its most important results.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمـًا كثيراً.

أما بعد، فإن أعظم ما أمر الله به عباده، وحثهم عليه، ورغبهم فيه: التوحيد والإيمان. وأعظم ما نهاهم عنه، وحذرهم منه، وكرَّهَهم فيه: الشرك والكفر والنفاق والعصيان.

وجاءت رسالة محمد ﷺ مقرِّرة ذلك أعظم تقرير وآكده وأشفاه، ومبينة له أتم بيان وأوضحه وأجلاه، وعلى ذلك سار صحابة رسول الله الأخيار، فتابِعوهم الأبرار، ثم أئمة الهدى ومصابيح الدجى من أولى العلم والأبصار.

وإن من أهم ما يُدرَك به ما أمر الله به أو نهى عنه:

- **معرفة حدوده وحقيقته**: قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1]:«وهذه الحدود

---

(١) أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني الدمشقي، الإمام العالم العلم العلامة الفقيه الحافظ الزاهد العابد المجاهد القدوة شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو العباس، ولد سنة (٦٦١هـ)، كان إماماً في التفسير والفقه والحديث والأصول والفروع =

معرفتها من الدين، في كل لفظ هو في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ثم قد تكون معرفتها فرضَ عين، وقد تكون فرضَ كفاية، ولهذا ذمَّ الله تعالى من لم يعرف هذه الحدود بقوله تعالى: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٩٧]»[١].

وقال ابن القيم[٢]: «فمن أشرف العلوم وأنفعها علم الحدود، ولا سيما حدود المشروع؛ المأمور والمنهيّ، فأعلمُ الناس أعلمُهم بتلك الحدود، حتى لا يدخل فيها ما ليس منها، ولا يخرج منها ما هو داخل فيها...، فأعدل الناس من قام بحدود الأخلاق والأعمال والمشروعات معرفةً وفعلاً»[٣].

- **معرفة ما يخالفه ويضاده، أو يختلف معه ويفترق عنه:** فإن شريعة الله - تبارك وتعالى- استقرت على التسوية بين المتماثلين، وإلحاق النظير بنظيره، واعتبار الشيء بمثله، والتفريق بين المختلفين، وعدم تسوية أحدهما بالآخر.

=

والنحو واللغة والعلوم العقلية والنقلية، توفي سنة (٧٢٨هـ). انظر: البداية والنهاية (١٤/ ١٣٥ - ١٣٩).

(١) الرد على المنطقيين ص(٤٩).

(٢) محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، ابن القيم، الإمام العلامة شمس الدين، ولد سنة (٦٩١هـ)، وسمع الحديث واشتغل بالعلم وبرع في علوم متعددة لا سيما علم التفسير والحديث والأصلين، ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن مات، توفي سنة (٧٥١هـ). انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٣) الفوائد ص(١٤١).

وقد ركَز الله في فِطَر الناس وعقولهم التسويةَ بين المتماثلين، وإنكارَ التفريق بينهما.

وفرّق -سبحانه- في آياتٍ كثيرةٍ بين أهل الحق والباطل، وأهل الطاعة والمعصية، وأهل البرّ والفجور(١).

وانطلاقًا من ذلك: يأتي هذا البحث لدراسة الفروق بين جوامع ما نهى الله عنه وأشدّه إثمًا وجرمًا، وهي: الشرك، والكفر، والنفاق، والكبائر.

وقد سمّيته:

«**الفروق بين الشرك والكفر والنفاق والكبائر**».

خطة البحث:

قسمت البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما **المقدمة**: فهي هذه.

وأما المبحثان: فهما:

المبحث الأول: تعريف الشرك والكفر والنفاق والكبائر، وبيان أقسامها.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الشرك لغة وشرعًا، وبيان أقسامه.

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٦١) (١٠/ ١٦١ - ١٦٢)، إعلام الموقعين (١/ ١٣٠ - ١٣٣، ١٩٥ - ١٩٦).

المطلب الثاني: تعريف الكفر لغة وشرعـًا، وبيان أقسامه.

المطلب الثالث: تعريف النفاق لغة وشرعـًا، وبيان أقسامه.

المطلب الرابع: تعريف الكبائر لغة وشرعـًا، وبيان أقسامها.

المبحث الثاني: الفرق بين الشرك والكفر والنفاق والكبائر.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الفرق بين الشرك والكفر.

المطلب الثاني: الفرق بين الشرك والنفاق.

المطلب الثالث: الفرق بين الشرك والكبائر.

المطلب الرابع: الفرق بين الكفر والنفاق.

المطلب الخامس: الفرق بين الكفر والكبائر.

المطلب السادس: الفرق بين النفاق والكبائر.

وأما **الخاتمة**: فذكرت فيها أهم نتائج البحث.

وذكرت آخر البحث مصادره ومراجعه، وفهرس عناوينه.

منهج البحث:

١- عزو الآيات القرآنية إلى أماكنها في القرآن بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٢- تخريج الأحاديث بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث، وما كان منها في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما أو إلى أحدهما، وما كان في غيرهما ذكرت من أخرجه دون استيعاب مع ذكر الحكم على الحديث من أقوال أهل العلم.

٣- نسبة الأقوال إلى أصحابها في المصادر الأصيلة، مع تحليلها إن اقتضى الأمر ذلك.

٤- الترجمة للأعلام الذين نقلتُ أقوالهم في البحث، إلا المعاصرين ومن كان في حكمهم.

هذا؛ وإنني لأحمد الله على أن كتب لي العمل في هذا الموضوع الماتع الرائق، كما أسأله سبحانه من واسع فضله، وعظيم عطائه، وأن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه، وأستغفره -سبحانه- لما يكون فيه من خطأ أو زلل، فالخطأ والقصور من طبيعة البشر.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد

امتنّ الله على عباده المؤمنين فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، فامتن عليهم بأنه يحبب الإيمان إلى نفوسهم، ويزينه في قلوبهم، بما يودعه في قلوبهم من محبة الحق وإيثاره، وبما ينصِب على الحق من الشواهد والأدلة الدالة على صحته، وقبول القلوب والفطر له، وبما يفعله تعالى بهم من توفيقه إياهم للإنابة إليه، وبأنه سبحانه يكرِّه إليهم الكفر والفسوق (أي: الذنوب الكبار) والعصيان (وهو ما دون ذلك من الذنوب)، بما يودعه في قلوبهم من كراهة الشر وعدم إرادة فعله، وبما ينصبه من الأدلة والشواهد على فساده، وعدم قبول الفطر له، وبما يجعله الله من الكراهة في القلوب له، ووصف سبحانه المتّصفين بذلك بأنهم هم الراشدون الذين صلحت علومهم وأعمالهم، واستقاموا على الدين القويم والصراط المستقيم[(١)].

وكراهة العبد لما حرّمه الله من الكفر -وكذا: الشرك والنفاق- والكبائر تتفاوت قوة وضعفًا لعدّة أسباب؛ من أعظمها وأهمّها: العلم بحقائقها الشرعية، وما تشتمل عليه أو يترتّب عليها من المفاسد العظيمة في الدين والدنيا والآخرة، وكذلك: ما يفترق به كل واحد منها عن غيره، فكلما كانت معرفة العبد المسلم بذلك أتمّ كانت كراهته لها أعظم وأشدّ، إذ العلم بذلك يزيد بصيرة المؤمن بها، فيورثه البعد عنها والحذر

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (٤/ ٢٥٣ - ٢٥٤)، تفسير ابن سعدي ص(٨٠٠).

منها والسلامة -بإذن الله- من الوقوع فيها.

قال محمد بن نصر المروزي[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لما كانت المعاصي بعضها كفر، وبعضها ليس بكفر، فرّق بينها، فجعلها ثلاثة أنواع: نوع منها كفر، ونوع منها فسوق وليس بكفر، ونوع عصيان وليس بكفر ولا فسوق، وأخبر أنه كَرَّهها كلها إلى المؤمنين، ولما كانت الطاعات كلها داخلة في الإيمان، وليس فيها شيء خارج عنه، لم يفرق بينها فيقول: حبب إليكم الإيمان والفرائض وسائر الطاعات؛ بل أجمل ذلك فقال: ﴿حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ فدخل في ذلك جميع الطاعات؛ لأنه قد حبب إلى المؤمنين الصلاة والزكاة وسائر الطاعات حب تديّن...، يكرهون جميع المعاصي؛ الكفر منها والفسوق، وسائر المعاصي كراهة تدين؛ لأن اللّه أخبر أنه كره ذلك إليهم»[٢].

كما أن العلم بالفروق بين الشرك والكفر والنفاق والكبائر يُكسِب العبد المسلم بصيرة من جانب آخر، وهو جانب التعامل مع الناس، فيكون تعامله مع من وقع في شيء منها مبنياً على أساس راسخ وأصل متين ينطلق فيه من نصوص الكتاب والسنة وما بيّنه السلف وأهل العلم، فيكون عادلاً في

(١) محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، شيخ الإسلام، أبو عبد الله الحافظ، مولده سنة (٢٠٢هـ)، برع في علوم الإسلام، وكان إماماً مجتهداً علامة، من أعلم أهل زمانه باختلاف الصحابة والتابعين، توفي سنة (٢٩٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٣ – ٤٠).

(٢) تعظيم قدر الصلاة للمروزي (١/ ٣٦٢).

أفعاله وتصرّفاته، وتكون أحكامه سالمة -بإذن الله- من الإفراط والتفريط.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الكفر والفسق أحكام شرعية، ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل، فالكافر من جعله الله ورسوله كافراً، والفاسق من جعله الله ورسوله فاسقا، كما أن المؤمن والمسلم من جعله الله ورسوله مؤمنـًا ومسلمـًا، والعدل من جعله الله ورسوله عدلاً، والمعصوم الدم من جعله الله ورسوله معصوم الدم...، والمستحق للموالاة والمعاداة من جعله الله ورسوله مستحقـًا للموالاة والمعاداة، والحلال ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، والدين ما شرعه الله ورسوله، فهذه المسائل كلها ثابتة بالشرع...، وإذا كان كذلك فكون الرجل مؤمنـًا وكافراً وعدلاً وفاسقـًا هو من المسائل الشرعية، لا من المسائل العقلية»[١].

ومن ثمّ بدأت في هذا البحث بالتعريف بالحقائق الشرعية للشرك والكفر والنفاق والكبائر، وبيان ما أراده الله ورسوله بها، ثم شرعت بعد ذلك في دراسة الفروق بينها.

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٩٢ - ٩٣).

المبحث الأول

تعريف الشرك والكفر والنفاق والكبائر، وبيان أقسامها

لما كان موضوع البحث هو بيان ودراسة الفروق بين الشرك والكفر والنفاق والكبائر؛ كان من الأليق قبل الشروع في ذلك: التعريف بها وبيان حقائقها اللغوية والشرعية وذكر أقسامها؛ إذ بذلك تتحقق عدة فوائد مهمة، منها:

الأولى- أن معرفة ما يفترق به الشيء عن الآخر لا تتحقق على الوجه الصحيح إلا بعد معرفة حقيقة كلّ واحدٍ منهما.

الثانية- أن تصوّر أقسام كلٍّ من: الشرك والكفر والنفاق والكبائر، يتبيّن به ما يمكن أن تتشابه فيه بعض هذه الأسماء الشرعية مع بعض، وهذا من أعظم ما يعين على معرفة ما تتداخل فيه أو تفترق وتتمايز.

الثالثة- أن العلم بالحقائق الشرعية للشرك والكفر والنفاق والكبائر وبأقسامها؛ هو الذي ييسّر ويعين على معرفة الفروق بينها؛ إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

وسيكون الحديث في المطالب الأربعة التالية عن التعريف اللغوي لكلٍّ من: الشرك والكفر والنفاق والكبائر، ثم التعريف الشرعي، ثم بيان العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى والشرعي، ثم بيان الأقسام.

المطلب الأول
تعريف الشرك لغةً وشرعاً
وبيان أقسامه

❑ تعريف الشِّرْك لغة:

الشِّرك لغة:

• إما: مصدر الفعل (شَرِك) -من باب (تَعِبَ)-، يقال: «شَرِكته -في الأمر- أَشْرَكه، شَرِكا وشَرِكَةً»، فالأصل في المصدر هو (شَرِك)، ثم خُفِّفَ بكسر الأول وسكون الثاني فقيل: (شِرْك)، واستعمال المخفَّف أغلب، فيقال: (شِرْك)، و(شِرْكَة).

هذا ما ذهب إليه جمع من أهل اللغة[١].

وذهب آخرون إلى أنه اسم مصدر للفعل الثلاثي المجرد (شَرِك)، لا مصدر[٢].

• وإما: اسم مصدر للأفعال الثلاثية المزيدة التالية: (أَشْرَكَ، شَارَك، اِشْتَرَكَ، تَشَارَكَ)، يقال: «أَشْرَكَ بالله شِرْكًا»، و«شارَكَه، وتَشَارَكا، واشْتَرَكا: شِرْكًا»[٣].

---

(١) انظر: المصباح المنير ص(١٦٢).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٦٦)، لسان العرب (١٠/ ٤٤٨)، القاموس المحيط ص(١٢٢٠).

(٣) انظر: المصباح المنير ص(١٦٢)، لسان العرب (١٠/ ٤٤٩)، القاموس المحيط ص(١٢٢٠).

- وإما: بمعنى اسم الفاعل، فـ(الشِّرْك): هو الشَّرِيكُ والمُشَارِكُ[١].
- وإما: بمعنى الحصة والنصيب[٢]، من باب التسمية بالمصدر[٣].

وأصل مادة هذه الكلمة -وهي: الشين والراء والكاف-: مِنْ أهل اللغة مَنْ ذهب إلى أنه يرجع إلى أصلين:

أحدهما: يدل على مقارنة وخلاف انفراد، ومنه: الشِّرْكة؛ أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما.

والثاني: يدل على امتداد واستقامة. ومنه: شرك الصائد؛ سمي بذلك لامتداده[٤].

ومن أهل اللغة والعلم من ذهب إلى أن مادة (ش ر ك) ترجع إلى معنى واحد، وهو: الخلط.

قال الراغب الأصفهاني[٥]: «الشركة والمشاركة: خلط الملكين، وقيل: هو أن يوجد شيء لاثنين فصاعداً؛ عيناً كان ذلك الشيء أو معنى»[٦]،

---

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٦٧)، لسان العرب (١٠/ ٤٤٩)، القاموس المحيط ص(١٢٢٠).

(٣) انظر: المغرب في ترتيب المعرب (١/ ٤٤١).

(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٦٥).

(٥) الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بالراغب، العلامة الماهر والمحقق الباهر، كان من أذكياء المتكلمين، كان في أوائل المائة الخامسة. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٢٠ - ١٢١)، بغية الوعاة (٢/ ٢٩٧).

(٦) مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٥١).

«وعبارة الراغب الثانية في شرح الشركة أعم من الأولى؛ لأن كون الشيء لاثنين يشمل ما كان لهما ملكا -كالمال-، أو وصفًا -كالبياض-، أو جزءاً ذاتيًا -كالحيوانية-»[١].

وقال الكفوي[٢]: «الشركة: هي عبارة عن اختلاط النصيبين فصاعداً؛ بحيث لا يعرف أحد النصيبين من الآخر»[٣].

وقال المناوي[٤]: «الشركة: لغة: اختلاط نصيبين فصاعدا لامتزاج واجتماع»[٥]، وقال: «الشَّرَك: ما يصاد به الوحش، وأصله من الشِّرْكة؛ لأن الصيد يخالطه فيلزمه»[٦].

ويلحظ من تعريف المناوي أنه أضاف إلى (الخلط) معنى آخر هو (الاجتماع)، وهذا ما ذهب إليه الميلي[٧]، فقال: «مرجع مادة الشرك إلى

---

(١) الشرك ومظاهره ص(١٠٢).

(٢) أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء، كان من قضاة الأحناف، وولي القضاء في تركيا والقدس وبغداد، توفي سنة (١٠٩٤هـ). انظر: الأعلام (٢/ ٣٨).

(٣) الكليات ص(٥٣٧).

(٤) محمد عبدالرؤوف الحدادي ثم المناوي القاهري، من كبار العلماء بالدين والفنون، وانزوى للبحث والتصنيف، من مصنفاته: التيسير في شرح الجامع الصغير والتوقيف على مهمات التعاريف وغيرها، توفي سنة (١٠٣١هـ). انظر: الأعلام (٦/ ٢٠٤).

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف (١/ ٤٢٩).

(٦) المصدر السابق.

(٧) مبارك بن محمد الميلي الجزائري، ولد سنة (١٨٩٨م) تقريبًا، مؤرخ الجزائر، كانت له جهوده العظيمة المباركة في نشر التوحيد والتحذير من الشرك تدريسًا ونشراً وتحريراً في =

الخلط والضم»، ثم بيّن كيفية رجوع المعاني اللغوية التي ذكرها أهل اللغة في مادة (ش ر ك) إلى معنى الخلط والضم، فقال:

«فإذا كان بمعنى الحصة من الشيء يكون لواحد وباقيه لآخر أو آخرين...؛ فالشريك مخالط لشريكه، وحصته منضمة لنصيب الآخر.

وإذا كان بمعنى الحَبَالة؛ فإن ما يقع فيها من الحيوان يختلط بها، وينضم إلى ملك الصائد.

وإذا كان بمعنى معظم الطريق؛ فإن أرجل السائرين وأقدام الماشين تختلط آثارها هنالك، وينضم بعضها إلى بعض.

وإذا كان بمعنى سير النعل؛ فإن النعل تنضم إلى الرجل فيختلط بينهما»[1].

فهذا هو المعنى اللغوي العام لمادة (ش ر ك)، وأبرز المعاني التي تندرج فيه، وبذلك يلحظ أن هذه المادة لا بد فيها من وجود أمرين:

الأول: أن (الشرك) لا بد أن يكون بين شيئين فصاعداً.

الثاني: أن (الشرك) لا بد فيه من وجود أمر مشترك بين ذينك الشيئين، ثم إن الأمر:

- قد يكون حسياً -كالمال والطريق-، وقد يكون معنوياً -كاللون

=

الصحف، وتولى أمانة مال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، توفي سنة (١٩٤٥م). انظر: مقدمة كتاب الشرك ومظاهره ص(١٣ - ٢٦).

(١) الشرك ومظاهره ص(١٠٣).

والحلية-.

• وقد يتميز بين المشتركين فيه؛ فيعرف القدر الذي يختص به كل واحد منهما، وقد لا يتميز؛ فيكون بينهما على جهة الشيوع.

• وقد يكون متساوياً في الشيئين اللذَين اشتركا فيه، وقد لا يكون كذلك، فيكون في أحدهما أقل من الآخر أو أكثر.

• وقد يكون مشتركاً بين الشيئين أصالة، وقد يكون عارضاً؛ إما اتفاقاً أو بالجعل والتصيير.

❑ تعريف الشرك شرعاً:

الشرك ضد التوحيد، ولما كان التوحيد هو: إفراد الله تعالى في ذاته وصفاته وأفعاله، ونفي الشركاء والأنداد عنه اعتقاداً وعملاً على الوجه الذي جاء به الوحي الإلهي على ألسنة الرسل عليهم السلام[1]؛ فإن الشرك مناقض أشد المناقضة لذلك، فالشرك:

• فيه منازعة الله -تبارك وتعالى- في تفرده ووحدانيته؛ بأن يُجعَل له شريك وند وكفء ونظير، ويعدل به غيره.

• وفيه اعتداء على خصائص الله -تبارك وتعالى- التي لا يستحقها إلا هو سبحانه؛ بأن يُصرَف منها حظ وحصة ونصيب لغيره.

وعلى هذا المعنى جاءت عبارات أهل العلم في تعريف الشرك، وفيما

---

(١) انظر: منهج القرآن في دعوة المشركين إلى الإسلام (١/ ٤٩).

يأتي ذكر بعضها:

١. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أصل الشرك أن تعدل بالله مخلوقاته في بعض ما يستحق وحده»[١].

٢. وقال أيضـًا: «فمن عدل بالله غيره في شيء من خصائصه -سبحانه وتعالى- فهو مشرك»[٢].

٣. وقال ابن القيم: «أن يجعل لله عدلاً بغيره في اللفظ أو القصد أو الاعتقاد»[٣].

٤. وقال ابن سعدي: «حقيقة الشرك بالله: أن يُعبَد المخلوق كما يعبد الله، أو يُعظَّم كما يعظم الله، أو يُصرَف له نوع من خصائص الربوبية والإلهية»[٤].

٥. وقال أ. د. عبد الله الجبرين: «أن يتخذ العبد لله ندّاً يسويه به في ربوبيته، أو ألوهيته، أو أسمائه وصفاته»[٥].

فهذه بعض تعريفات أهل العلم للشرك، ويلحظ أنها -وإن اختلف بعضها عن بعضها في التعبيرات- فهي متفقة في مضمونها وحقيقتها ومدلولها.

---

(١) الاستقامة (١/ ٣٤٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٩).

(٣) إعلام الموقعين (١/ ٤١٣).

(٤) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٤٩٩).

(٥) تسهيل العقيدة الإسلامية ص(١٥٠).

❑ العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي:

من خلال التعريف الشرعي للشرك تظهر العلاقة بينه وبين التعريف اللغوي واضحة وطيدة:

- فالله -سبحانه وتعالى- واحد أحد، والمشرك لم يؤمن بهذه الوحدانية، فجعل لله شريكًا ونداً وعدلاً، فأشرك معه غيره.

- والمشرك جعل بين الله ومن أشرك به معه شيئًا يشتركان فيه مما هو من خصائص الله سبحانه.

- ثم إن هذا الشيء المشترك الذي افتراه المشرك قد يكون حسيًا؛ كالذبح والطواف والسجود، وقد يكون معنويًا؛ كالحب والرجاء والخوف.

- وقد يكون الشرك واقعًا في قدر معين، وقد يكون في أكثر من جانب، بحيث يكون شائعًا. مثال كونه في قدر معين: من أشرك بالله غيره في الحلف. ومثال كونه شائعًا: ما نراه من مشركي الرافضة الذين أشركوا بالله أئمتهم الاثني عشر، حتى لا تكاد تعرف الفرق -عندهم- بين خصائص الله وما صرفوه لأئمتهم.

- وقد يكون المشرك قد سوى بين الله وغيره تسوية تستلزم التساوي بينهما، وقد يكون غير مساو بينهما من كل وجه.

مثال الأول: شرك عَبَدَةِ الشمس والنار والكواكب.

ومثال الثاني: شرك من جعل بينه وبين الله وسائط، فهو لا يدعي أنه يساويهم بالله من كل وجه.

- وهذا الشيء المشترك إنما افتراه المشرك واختلقه، ولم ينزل الله به من سلطان، بل الله سبحانه لا شريك له ولا ند بوجه من الوجوه، وله الوحدانية المطلقة.

❑ أقسام الشرك:

عني أهل العلم ببيان أقسام الشرك عناية فائقة؛ وذلك لعظيم جرمه وضرره وخطره، ولذا تعددت طرقهم في تقسيمه، وذلك بحسب اجتهاد كل منهم، وبحسب المتعلَّق الذي اعتبروه في التقسيم، وأورد -ههنا- أشهر تلك التقسيمات[١]:

أولاً- التقسيم الثنائي:

من أهل العلم من قسم الشرك إلى قسمين:

١- الشرك الأكبر:

قال الشيخ ابن سعدي: «هو أن يجعل لله نداً يدعوه كما يدعو الله، أو يخافه، أو يرجوه أو يحبه كحب الله، أو يصرف له نوعاً من أنواع العبادة»[٢].

وقال: «حد الشرك الأكبر وتفسيره الذي يجمع أنواعه وأفراده: أن يصرف العبد نوعاً أو فرداً من أفراد العبادة لغير الله. فكل اعتقاد أو قول أو

---

(١) ويراجع كتاب: الشرك في القديم والحديث (١/ ١٣٨ - ١٤٠). وانظر أيضاً: الكواشف الجلية ص(١٨٦ - ١٨٧).

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٣/ ١٤ - ١٥).

عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع فصرفه لله وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغيره شرك وكفر»[١].

وهذا القسم له أربعة أنواع:

أ. شرك الدعاء.

ب. شرك النية والإرادة والقصد.

ج. شرك المحبة.

د. شرك الطاعة[٢].

والشرك الأكبر: أعظم ذنب عصي الله به، وصاحبه خارج من ملة الإسلام، حلال الدم والمال، يحرم أن يتزوج بمسلمة، كما يحرم أن يتزوج المسلم بمشركة، ولا يقبل الله منه عملاً، وإن مات على الشرك لم يغسل، ولم يكفن، ولم يصل عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يغفره الله له ما دام قد مات عليه ولم يتب منه، وهو في الآخرة خالد مخلد في النار، محرم عليه دخول الجنة[٣].

٢- الشرك الأصغر:

قال العلامة ابن سعدي: «حد الشرك الأصغر: هو كل وسيلة وذريعة

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٢١).

(٢) انظر: الكواشف الجلية ص: (١٨٦ - ١٨٧).

(٣) انظر: تسهيل العقيدة الإسلامية ص(١٥٠ - ١٥٢)، بعض أنواع الشرك الأصغر ص: (١٠ - ١١).

يتطرق منها إلى الشرك الأكبر من الإرادات والأقوال والأفعال التي لم تبلغ رتبة العبادة»[١].

وفي فتاوى اللجنة الدائمة: «كل ما نهى عنه الشرع مما هو ذريعة إلى الشرك الأكبر، ووسيلة للوقوع فيه، وجاء في النصوص تسميته شركًا»[٢].

وهذا القسم نوعان[٣]:

الأول: الشرك في النيات والمقاصد. وتحته صنفان:

١- الرياء.

٢- إرادة الإنسان بعمله الدنيا.

الثاني: الشرك في الألفاظ. وتحته ثلاثة أصناف:

١- الحلف بغير الله دون أن يقصد بقلبه تعظيم المخلوق به مثل تعظيم الله.

٢- قول: (ما شاء الله وشئت)، و(لولا الله وأنت)، ونحوهما، دون أن يقوم بقلبه التسوية بين الله وذلك الذي عطفه عليه.

٣- إسناد بعض الحوادث إلى غير الله -عز وجل- من أسبابها القريبة، كسبِّ الدهر، وقول: (مطرنا بنوء كذا وكذا).

وقسمه بعض أهل العلم إلى ثلاثة أنواع:

---

(١) القول السديد ص: (٢١).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٥١٧).

(٣) انظر: بعض أنواع الشرك الأصغر ص(١٥ - ٥١).

الأول: الشرك في العبادات القلبية: ومنه: الرياء، وإرادة الإنسان بعمله الدنيا، والاعتماد على الأسباب، والتطير.

الثاني: الشرك في الأفعال: ومنه: الرقى الشركية، والتمائم الشركية.

الثالث: الشرك في العبادات القولية: ومنه: الحلف بغير الله، والتشريك بين الله وبين أحد من خلقه بالواو، والاستسقاء بالأنواء(١).

وهذا الشرك -أعني: الشرك الأصغر-: كبيرة من كبائر الذنوب، بل هو أكبر الذنوب بعد الشرك الأكبر، وقد يؤول ويفضي بصاحبه إلى الشرك الأكبر، كما أن منه ما يبطل العمل الذي قارنه -كالرياء-، حتى إن صاحبه يعد بمثابة من لم يعمله أصلاً، إضافة إلى الجرم الكبير، والإثم العظيم الذي لحقه(٢).

والفرق بين كل من الشرك الأكبر والشرك الأصغر(٣):

١- أن الأكبر محبط لجميع الأعمال، وأما الأصغر فلا يحبط إلا العمل الذي قارنه.

٢- الأكبر مخرج عن الملة الإسلامية، وأما الأصغر فلا يخرج منها.

٣- أن الأكبر لا يغفره الله لصاحبه إلا بالتوبة، وأما الأصغر فتحت المشيئة، ومن أهل العلم من ذهب إلى أن الأصغر لا يدخل تحت المشيئة، ولا يغفره الله إلا بالتوبة، وصاحبه لا بد أن يدخل النار مع أنه لا يخلد فيها.

---

(١) انظر: تسهيل العقيدة الإسلامية ص(٣٦٥ - ٤٣٦).

(٢) انظر: المصدر السابق ص: (٣٦٢ - ٣٦٤)، بعض أنواع الشرك الأصغر ص(١٢ - ١٤).

(٣) انظر: الكواشف الجلية ص(١٨٧).

٤- أن الشرك الأكبر صاحبه خالد مخلد في النار، وأما الأصغر فلا يخلد في النار إن دخلها كسائر مرتكبي الكبائر[١].

ثانيا- التقسيم الثلاثي:

ومن أهل العلم من قسم الشرك إلى ثلاثة أقسام؛ وهؤلاء طائفتان:

الأولى: من قسّم الشرك إلى:

١. الشرك الأكبر.

٢. الشرك الأصغر.

٣. الشرك الخفي، وهو: «الشرك في الإرادات والنيات، كالرياء، والسمعة»[٢].

فيلحظ أنه أفرد نوعاً من أنواع الشرك الأصغر التي سبق ذكرها في التقسيم السابق بقسم مستقل.

والصواب: أن الشرك الخفي ليس قسماً ثالثاً، بل هو من الشرك الأكبر أو الأصغر، وذلك لأمرين:

١- أن من الشرك الأصغر ما هو خفي؛ لأنه يقوم بالقلوب. وكذا من جهة أن حكمه الشرعي قد يكون خفياً بالنسبة إلى بعض الناس.

٢- أن كون الشرك خفياً لا يلزم منه أن يكون من الشرك الأصغر؛ فإن

---

(١) انظر: الكواشف الجلية ص(١٨٧)، القول المفيد (١/ ١١٠ - ١١١).

(٢) عقيدة التوحيد ص(٩٧).

النفاق خفي في القلوب، وهو مع ذلك شرك أكبر.

فظهر بذلك أن الشرك الخفي لا يخرج عن الشرك الأكبر والأصغر[١].

الطائفة الثانية: من قسم الشرك باعتبار وقوعه في أقسام التوحيد الثلاثة، فالأقسام عنده:

١. شرك في الربوبية: وهو أن يجعل لغير الله معه نصيبًا فيما هو من خصائص الربوبية، كالملك أو التدبير أو الخلق أو الرزق، على سبيل الاستقلال.

٢. شرك في الألوهية: وهو اعتقاد أن غير الله يستحق العبادة، أو صرْف شيء من أنواع العبادة لغير الله.

٣. شرك في الأسماء والصفات: وهو أن يجعل لله -سبحانه- مماثلاً في شيء من أسمائه أو صفاته، أو يصفه سبحانه بشيء من صفات خلقه[٢].



(١) انظر: مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز (١/ ٣٤ - ٥٧).

(٢) انظر: الشرك في القديم والحديث (١/ ١٣٨ - ١٦٠).

المطلب الثاني
تعريف الكفر لغة وشرعاً
وبيان أقسامه

❑ تعريف الكفر لغة:

الكفر: مصدر الفعل (كفر) الثلاثي المجرد، يقال: (كفر، يكفُر، ويكفِر، كفْراً، وكفوراً، وكفرانـاً)[١]، واسـم الفاعـل منـه: (كـافر)، وجمعـه: (كُفّـار وكَفَرة)، إلا أن الأغلب والأكثر هو استعمال (الكُفْر) و(الكفَّار) في «الدين»، واستعمال (الكفران) و(الكفرة) في «كفران النعمة»[٢].

وأصل مادة هذه الكلمة (الكاف والفاء والراء)، وهو: «أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو الستر والتغطية»[٣].

هذا ما نص عليه جمع من أهل اللغة، ومنهم من قيد ذلك فقال: «أصل الكفر: تغطية الشيء تغطية تستهلكه»[٤].

فكل من ستر شيئاً وغطاه فقد (كَفَره) و(كفَّره)، ومن ذلك:

---

(١) انظر: لسان العرب (٥/ ١٤٤، ١٤٧)، القاموس المحيط ص(٦٠٥)، وذكر أن المصدر قد يفتح فيقال: (الكَفر)، وصوب الفيومي في المصباح المنير ص(٢٧٦) أن مضارع (كفر) هو (يكفُرُ) دون (يكفِر).

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص(٧١٤ - ٧١٦).

(٣) معجم مقاييس اللغة (٥/ ١٩١).

(٤) النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٨٧)، لسان العرب (٥/ ١٤٥).

- (الكافر): الزَّرَّاع؛ لستره البذر في الأرض.

- ويقال للّيل المظلم: (كافر)؛ لأنه يستر بظلمته كل شيء.

- والبحر والنهر العظيم يقال لهما: (كافر)؛ لسترهما ما فيهما[١].

وقد اختلف أهل اللغة هل اسم الفاعل (كافر) باق على أصله، بمعنى: الذي وقع منه الستر والتغطية، أو هو بمعنى اسم المفعول، أي: مغطّىً عليه؟

وسيأتي لذلك مزيد بيان عند بيان العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي.

❑ تعريف الكفر شرعاً:

الكفر في الشرع له إطلاقات من حيث الجملة[٢]:

الأول: إطلاقه مراداً به كفران النعمة.

وقد عرفه أهل العلم بعدة تعريفات، منها:

- «جحد المنعم، وترك الشكر على النعم، وترك القيام بالحقوق»[٣].

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ١٩١)، مفردات ألفاظ القرآن ص(٧١٤)، لسان العرب (٥/ ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨).

(٢) جرى عمل أهل اللغة على إرجاع إطلاقات الكفر في الشرع إلى هذين الإطلاقين، فاعتمدت تقسيمهم في ذلك. انظر: العين (٥/ ٣٥٦)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص(٣٧٩ - ٣٨٢)، النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٨٦ - ١٨٧)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ١٩١)، مفردات ألفاظ القرآن ص(٧١٤ - ٧١٦)، لسان العرب (٥/ ١٤٤ - ١٤٧).

(٣) المفهم (١/ ٢٥٣).

- «جحد النعم والحقوق وسترها»[١].

- «ستر نعمة المنعم بالجحود أو بعمل هو كالجحود في مخالفة المنعم»[٢].

- «ستر نعمة المنعم بترك أداء شكرها»[٣].

الثاني: إطلاقه في الدين، مراداً به ما يقابل الإيمان.

ومن تعريفات أهل العلم له:

- «هو في الدين صفةُ من جحد شيئًا مما افترض الله تعالى الإيمان به -بعد قيام الحجة عليه ببلوغ الحق إليه- بقلبه دون لسانه، أو بلسانه دون قلبه، أو بهما معا، أو عمل عملا جاء النص بأنه مخرج له بذلك من اسم الإيمان»[٤].

- «عدم الإيمان بالله ورسله، سواء كان معه تكذيب أو لم يكن معه تكذيب، بل شك وريب، أو إعراض عن هذا كله حسداً أو كبراً، أو اتباعًا لبعض الأهواء الصارفة عن اتباع الرسالة»[٥].

---

(١) إكمال المعلم (١/ ٤٣٨١).

(٢) التعريفات ص(٢٣٧).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف (١/ ٦٠٦).

(٤) الإحكام (١/ ٤٩). وكذا: لو ترك عملاً جاء النص بأن تركه له كفر، كترك الصلاة.

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/ ٣٣٥).

- «الكفر وإن اختلفت شعبه فيجمعه خصلتان: تكذيب الرسول في خبره، وعدم الانقياد لأمره»[١].

وقد أرجع جمع من أهل اللغة هذا الإطلاق إلى الإطلاق الأول، قالوا: إن الكافر بالله سمِّي كافراً؛ لأنه ستر نعم الله عز وجل، وذلك أن الكافر لما دعاه الله إلى توحيده فقد دعاه إلى نعمة، وأحبها له إذا أجابه إلى ما دعاه إليه، فلما أبى ما دعاه إليه من توحيده كان كافراً نعمة الله، أي: مغطيّاً لها بإبائه، حاجباً لها عنه[٢].

وأيضاً: فإن من نعم الله آياته الدالة على توحيده، التي أَبانت لذوي التمييز أَن خالقها واحد لا شريك له، وكذلك إِرساله الرسل بالآيات المعجزة والكتب المنزلة والبراهين الواضحة نعمة منه ظاهرة، فمن لم يصدّق بها وردّها فقد كفر نعمة الله، أَي: سترها وحجبها عن نفسه[٣].

❑ العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي:

اختلف أهل العلم في تحديد حقيقة العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي -بعد اتفاقهم على أن أصل العلاقة هو الستر والتغطية-:

- فقيل: لأن الكافر يستر الحق ويغطيه[٤].

(١) أحكام أهل الذمة (٢/ ٤٥١).

(٢) انظر: لسان العرب (٥/ ١٤٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (٥/ ١٤٧).

(٤) وهو قول ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (٥/ ١٩١)، والنووي: تحرير ألفاظ التنبيه =

- وقيل: لأن الكافر قد ستر نعم الله عليه، كما سبق ذكره قريباً[١].
- وقيل: لأن الكفر غطى قلب الكافر كله. فيكون (الكافر) -على هذا- بمعنى اسم المفعول[٢].

❑ أقسام الكفر:

يقسم أهلُ العلمِ الكفرَ -مراداً به ما يقابل الإيمان- إلى قسمين:

الأول: الكفر الأكبر.

ومن تعريفات أهل العلم له:

- «الكافر -على الإطلاق-: متعارف فيمن يجحد الوحدانية، أو النبوة، أو الشريعة، أو ثلاثتها»[٣].
- «الكفر: عدم الإيمان باتفاق المسلمين، سواء اعتقد نقيضه وتكلم به، أو لم يعتقد شيئاً ولم يتكلم»[٤].

=

ص(٤١١)، والقونوي: أنيس الفقهاء ص(١٧٤) وزاد: أنه «ستر للحق بالباطل».

(١) انظر ص(١٨)، وهو قول الأزهري كما في تهذيب اللغة (١٠/ ١١٢)، والجوهري كما في الصحاح (٣/ ٣٧٢).

(٢) وهو قول الليث وابن دريد، انظر: لسان العرب (٥/ ١٤٤، ١٤٥)، وأبي عبيد القاسم بن سلام: غريب الحديث (٣/ ١٣).

(٣) مفردات ألفاظ القرآن الكريم ص(٧١٤ - ٧١٥).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠/ ٨٦).

- «هو الكفر الاعتقادي المنافي لقول القلب وعمله، أو لأحدهما»[١].
- «اعتقادات وأقوال وأفعال حكم الشارع بأنها تناقض الإيمان»[٢].

وهذا القسم ذكر أهل العلم أن له عدة أقسام، وأول من وقفت على أنه ذكر للكفر أقساما: سعيد بن جبير[٣] -فيما ذُكر عنه-، فقد كتب إليه عبد الملك بن مروان يسأله عن الكفر فقال: «الكفر على وجوه: فكفر هو شرك يتخذ مع الله إِلهـاً آخر، وكفر بكتاب الله ورسوله، وكفر بادِّعاء ولد لله، وكفر مُدَّعي الإسْلام، وهو أَن يعمل أَعمالاً بغير ما أَنزل الله، ويسعى في الأَرض فساداً، ويقتل نفساً محرّمة بغير حق، ثم نحو ذلك من الأَعمال كفرانِ: أَحدهما كفر نعمة الله، والآخر التكذيب بالله»[٤].

كما أن تقسيم الكفر الأكبر قد عني به أهل اللغة[٥]، كما عني به علماء العقيدة.

---

(١) أعلام السنة المنشورة ص(١٤٧).

(٢) تسهيل العقيدة الإسلامية ص(١٩٨).

(٣) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي، أبو محمد، الإمام التابعي الحافظ المقرئ المفسر، أحد الأعلام، ولد في خلافة علي بن أبي طالب ﷺ، وكان من أئمة التابعين، قتله الحجاج صبراً سنة (٩٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٠٨ - ٣٤٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ٩ - ١١).

(٤) تهذيب اللغة (١٠/ ١١١).

(٥) ومنهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين (٥/ ٣٥٦)، والأزهري: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص(٣٨٠ - ٣٨٢)، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٨٦).

وفيما يأتي ذكر أقسام الكفر الأكبر[١].

١. كفر الإنكار والتكذيب.

٢. كفر الشك والظن.

٣. كفر الامتناع والاستكبار.

٤. كفر السب والاستهزاء.

٥. كفر البغض.

٦. كفر الإعراض.

٧. كفر النفاق.

٨. الكفر بموالاة الكافرين.

القسم الثاني من أقسام الكفر: الكفر الأصغر.

ومن تعريفات أهل العلم له:

- «الرجل يقرُّ بالتوحيد والنبوة ويعتقدهما، وهو مع ذلك يعمل أعمالاً بغير ما أنزل الله؛ من السعي في الأرض بالفساد، وقتل النفس المحرمة، وركوب الفواحش، ومنازعة الأمر أهله، وشق عصا المسلمين، والقول في القرآن وصفات الله تعالى بخلاف ما عليه أئمة المسلمين، وأعلام الهدى، والراسخون في العلم؛ بالتأويلات المستكرهة، واعتماد المراء والجدل»[٢].

---

(١) انظر: أعلام السنة المنشورة ص(١٤٨ - ١٤٩)، تسهيل العقيدة الإسلامية ص(٢٠٣ - ٢٣٣).

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص(٣٨١).

- «قد يقال: كفر؛ لمن أخل بالشريعة، وترك ما لزمه من شكر الله عليه»[١].
- «الكفر بفرع من فروع الإيمان»[٢].
- «هو الكفر العملي الذي لا يناقض قول القلب ولا عمله، ولا يستلزم ذلك»[٣].
- «هو كل معصية أطلق عليها الشارع اسم الكفر مع بقاء اسم الإيمان على عامله»[٤].

وهذا القسم من الكفر ليس له أقسام، ولكن كل ذنب ورد في الكتاب والسنة تسميته كفراً -وهو لا يصل إلى حد الكفر الأكبر- فهو من الكفر الأصغر، ومن أمثلته: قتال المسلم لأخيه المسلم، والطعن في الأنساب، والنياحة على الميت، وهروب العبد عن سيده، وانتساب المرء إلى غير أبيه...، ونحو ذلك[٥].

والكفر الأكبر والأصغر حكمهما مثل حكم الشرك الأكبر والأصغر، وقد سبق ذكر ذلك بما يغني عن إعادته هنا[٦]، كما سبق ذكر الفروق بين

(١) مفردات ألفاظ القرآن ص(٧١٥).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٨٦).

(٣) أعلام السنة المنشورة (١٤٧).

(٤) المصدر السابق ص(١٤٩).

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٨٦ - ١٨٧)، أعلام السنة المنشورة ص(١٤٩ - ١٥١)، تسهيل العقيدة الإسلامية ص(٤٤٥ - ٤٤٩).

(٦) انظر: ص(١٢ - ١٤).

الشرك الأكبر والأصغر[١]، وهي نفسها فروق بين الكفر الأكبر والأصغر، إلا أن الكفر الأصغر تحت المشيئة قولاً واحداً لأهل السنة.

قال ابن قتيبة[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الكفر عندنا صنفان: أحدهما: الكفر بالأصل؛ كالكفر بالله تعالى، أو برسله، أو ملائكته، أو كتبه، أو بالبعث، وهذا هو الأصل الذي من كفر بشيء منه فقد خرج عن جملة المسلمين، فإن مات لم يرثه ذو قرابته المسلم، ولم يصل عليه.

والآخر الكفر بفرع من الفروع على تأويل؛ كالكفر بالقدر، والإنكار للمسح على الخفين، وترك إيقاع الطلاق الثلاث، وأشباه هذا. وهذا لا يخرج به عن الإسلام ولا يقال لمن كفر بشيء منه كافر»[٣].

---

(١) انظر: ص(١٤ - ١٥).

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، العلامة الكبير ذو الفنون، كان ثقة ديّناً فاضلاً رأساً في علم اللسان العربي والأخبار وأيام الناس، توفي سنة (٢٧٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٦ - ٣٠٢).

(٣) تأويل مختلف الحديث ص(١٢٠). ويُشكِل ذِكرُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكفرَ بالقدر على أنه كفر بفرع من الفروع، مع أن الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان الستة، ولعله يقصد نحوَ ما وقعت فيه المعتزلة من إنكار مرتبتين من مراتب القدر بالتأويل الباطل وهما المشيئة والخلق، حيث ذهبت إلى إنكار هاتين المرتبتين، وقالوا: إن العباد هم الخالقون لأفعالهم.

المطلب الثالث
تعريف النفاق لغة وشرعاً
وبيان أقسامه

تعريف النفاق لغة:

النفاق: مصدر الفعل (نافق) الثلاثي المزيد بالألف، يقال: (نافق، ينافق، نفاقا ومنافقة)[١].

وأصل مادته (النون، والفاء، والقاف)، وهو «أصلان صحيحان:

يدل أحدهما على انقطاع شيء وذهابه، والآخر على إخفاء شيء وإغماضه...، ويمكن أن يكون الأصل في الباب واحد[٢]، وهو الخروج»[٣].

فمن الأول: (نفقت الدابة، تنفق، نفوقا): ماتت، و(نفق البيع ينفق، نفَاقًا): راج، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، و(نفق – ماله – ونفِقَ، ينفُقُ، وينفِقُ، نفْقًا ونفَقًا ونفاقا): نفد وفني وذهب[٤].

وجمع ذلك الراغب بقوله: «نفق الشيء: مضى ونفد...؛ إما بالبيع...، وإما بالموت...، وإما بالفناء»[٥].

---

(١) انظر: العين (٥/ ١٧٨)، النهاية في غريب الحديث (٥/ ٩٨)، لسان العرب (١٠/ ٣٥٩).

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: (واحدا) خبر «كان».

(٣) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٥٤ – ٤٥٥).

(٤) انظر: المصدر السابق (٥/ ٤٥٤)، لسان العرب (١٠/ ٣٥٧ – ٣٥٨)، المصباح المنير ص: (٣١٨)، القاموس المحيط ص(١١٩٥).

(٥) مفردات ألفاظ القرآن ص(٨١٩).

ومن الأصل الثاني:

النَّفَق، وهو: سرب في الأرض له مخلص إلى مكان[١]، وعبر بعض أهل اللغة بقوله: «سرب في الأرض يكون له مخرج من موضع آخر»[٢].

ومنه: (نَفَقَ -اليربوع- ونفِقَ، ينفُقُ، وينفَقُ، ونافَقَ، ونفَّقَ، وانتَفَقَ): خرج من نافِقَائِهِ[٣].

وذلك أن اليربوع يحفر حفيرة -يقال لها: القُصَعَة والقاصِعَاء-، ثم يسد بابها بترابها -وهذا التراب يسمى الدَّامَّاء-. ثم يحفر حفرة أخرى -يقال لها النُّفَقَة والنَّفَق، والنَّافِقَاء- ولا ينفذها، ولكن يحفرها حتى ترقّ، فإذا طلب أو فزع أو أخذ عليه من قاصعائه عدا إلى النافقاء، وضربها برأسه، ومرق منها.

وتراب النافقاء يقال له: الرَّاهطاء[٤].

❑ تعريف النفاق شرعاً:

(النفاق): «اسم إسلامي لم تعرفه العرب بالمعنى المخصوص به...،

---

(١) انظر: العين (٥/ ١٧٧)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٥٥)، لسان العرب (١٠/ ٣٥٨)، القاموس المحيط ص(١١٩٦).

(٢) المصباح المنير ص(٣١٨).

(٣) انظر: العين (٥/ ١٧٨)، غريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ١٣)، غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٥٠)، لسان العرب (١٠/ ٣٥٨ - ٣٥٩)، القاموس المحيط ص: (١١٩٦).

(٤) انظر: العين (٥/ ١٧٨)، غريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ١٣)، غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٤٩ - ٢٥٠)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٥٥)، النهاية في غريب الحديث (٥/ ٩٨)، لسان العرب (١٠/ ٣٥٨ - ٣٥٩)، القاموس المحيط ص: (١١٩٥).

وإن كان أصله في اللغة معروفاً»[١].

قال ابن القيم: «إن في القرآن ألفاظاً استعملت في معان لم تكن تعرفها العرب، وهي الأسماء الشرعية؛ كالصلاة، والزكاة، والصيام، والاعتكاف، ونحوها، والأسماء الدينية؛ كالإسلام، والإيمان، والكفر، والنِّفَاق، ونحوها»[٢].

ولأهل العلم في تعريف النفاق عبارات عديدة، إلا أنها تتفق في أن النفاق هو ستر شيء وإظهار خلافه[٣]، ومن تعبيراتهم:

• قال الحسن البصري[٤]: «من النفاق: اختلاف اللسان والقلب، واختلاف السر والعلانية، واختلاف الدخول والخروج»[٥].

ونحوه قول ابن جريج[٦]: «المنافق يخالف قوله فعله، وسره علانيته،

---

(١) النهاية في غريب الحديث (٥/ ٩٨).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٥٣).

(٣) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٣٦)، الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٩٥)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٥٥).

(٤) الحسن بن أبي الحسن (يسار) البصري، أبو سعيد مولى الأنصار، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، ورأى علياً وطلحة وعائشة، وروى عن خلق كثير من الصحابة والتابعين، وكان جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثقة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً وسيماً، توفي سنة (١١٠هـ). انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٣٨٨ - ٣٩١).

(٥) صفة النفاق ص(٥٤).

(٦) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، أبو خالد وأبو الوليد، القرشي الأموي المكي، الإمام العلامة الحافظ شيخ الحرم، صاحب التصانيف وأول من دون العلم بمكة، وكان من =

ومدخله مخرجه، ومشهده مغيبه»[١].

• وقال الطبري[٢]: «معنى النفاق إنما هو إظهار المرء بلسانه قولاً مَّا هو مستبطن خلافه»[٣].

• وقال ابن كثير[٤]: «هو إظهار الخير، وإسرار الشر»[٥].

ونحوه قول ابن سعدي: «هو إظهار الخير، وإبطان الشر»[٦].

❑ العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي:

اختلف أهل اللغة والعلم في المأخذ اللغوي الذي يرجع إليه المعنى الشرعي للنفاق على قولين:

=

بحور العلم، مات سنة (١٥٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٢٦ – ٣٣٦).

(١) جامع البيان (١/ ١١٦ – ١١٧).

(٢) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر، الطبري، الإمام العلم عالم العصر صاحب التصانيف البديعة، مولده سنة (٢٢٤هـ)، كان من أفراد الدهر علماً وذكاء وكثرة تصانيف، قل أن ترى العيون مثله، وكان من كبار أئمة الاجتهاد، وجمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، توفي سنة (٣١٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧ – ٢٨٢).

(٣) تهذيب الآثار (٢/ ١٧٢).

(٤) إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء، الإمام المفتي المحدث البارع، فقيه متفنن، محدث متقن، مفسر، ولد سنة (٧٠٠هـ) أو بعدها بيسير، اشتغل بالحديث مطالعة في متونه ورجاله، سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته، توفي سنة (٧٧٤). انظر: الدرر الكامنة (١/ ٤٤٥ – ٤٤٦).

(٥) تفسير القرآن العظيم (١/ ٤٨).

(٦) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٤٧).

الأول: أن النفاق (النفاق الشرعي) مأخوذ من (النَّفَق)؛ فكما أن النفق سرب في الأرض يستتر فيه فكذلك المنافق يستر كفره.

ذكر هذا القول أبو عبيد القاسم بن سلام(١)، وابن الأثير(٢) بصيغة التمريض.

الثاني: أنه مأخوذ من (نافقاء اليربوع). وعلى هذا جمهور أهل العلم واللغة.

ثم اختلف هؤلاء في تحديد حقيقة العلاقة ومعناها على أقوال عديدة، منها:

١- أن اليربوع يدخل في القاصعاء، ويخرج من النافقاء؛ فهكذا يفعل المنافق؛ يدخل في الإسلام، ثم يخرج منه من غير الوجه الذي دخل فيه(٣).

٢- كما أن اليربوع يدخل من باب، ويخرج من باب؛ فكذلك المنافق: يدخل في الإسلام بلفظه، ويخرج منه بعقده(٤). ولعل هذا القول قريب من

---

(١) غريب الحديث (٣/ ١٤). وهو: القاسم بن سلام بن عبدالله، أبو عبيد، الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، ولد سنة (١٥٧هـ)، كان ديّناً ورعاً كبير الشأن، من علماء بغداد المحدِّثين النحويين ورواة اللغة والغريب والعلماء بالقراءات ومن أئمة الاجتهاد، توفي سنة (٢٢٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠ - ٥٠٩).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٥/ ٩٨). وهو: المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري ثم الموصلي، ابن الأثير، الكاتب، ولد سنة (٥٤٤هـ)، قرأ الحديث والعلم والأدب، وكان ورعاً عاقلاً ذا بر وإحسان، وكان رئيساً مشاوراً، توفي سنة (٦٠٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٨٩ - ٤٩١).

(٣) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣/ ١٣)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٤٢٧).

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٥٠).

القول السابق.

٣- كما أن ظاهر جحر اليربوع (وهو النافقاء) تراب، وباطنه حفر؛ فكذلك المنافق: ظاهره إيمان، وباطنه كفر[١].

٤- اليربوع إذا أُتي من القاصعاء خرج من النافقاء في خفية، وكذلك المنافق: كأن الإيمان يخرج منه، أو يخرج هو من الإيمان في خفاء[٢].

أقسام النفاق:

قسّم أهل العلم النفاق إلى قسمين:

الأول: النفاق الأكبر الاعتقادي:

وقد اتفق أهل العلم على أنه إظهار الإسلام وإبطان الكفر، واختلفت عباراتهم في ذلك؛ ومنها:

- قال الإمام أحمد: «أن يكفر بالله ويعبد غيره، ويظهر الإسلام في العلانية»[٣].

- وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي[٤]: «أن يؤمن بلسانه، والقلب

(١) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٩٥).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٥٥).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨٢).

(٤) الخليل بن أحمد، أبو عبدالرحمن، الفراهيدي البصري، الإمام صاحب العربية ومنشئ علم العروض، أحد الأعلام، ولد سنة (١٠٠هـ)، كان رأساً في لسان العرب، ديّناً ورعاً قانعاً متواضعاً كبير الشأن مفرط الذكاء، مات سنة بضع وستين ومائة. انظر: سير أعلام =

كافر»[١]. ونحوه قول الأزهري[٢]: «أن يقر بلسانه، ويكفر بقلبه»[٣]. ونحوه لابن الأثير أيضاً[٤].

• وقال الشيخ حافظ حكمي: «هو ما كان بعدم تصديق القلب وعمله، مع الانقياد ظاهراً؛ رئاءَ الناس»[٥].

• وقال الأستاذ الدكتور عبد الله الجبرين: «أن يظهر الإنسان الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويبطن ما يناقض ذلك كله أو بعضه»[٦].

والنفاق الأكبر الاعتقادي له أعمال يستدل بها عليه -ويسميها بعض أهل العلم: أنواع النفاق الأكبر-؛ ومنها:

١. الاستهزاء بالله وبرسوله وبالقرآن.

٢. سب الله تعالى، أو سب رسوله ﷺ، أو تكذيبهما.

=

النبلاء (٧/ ٤٢٩ - ٤٣١).

(١) العين (٥/ ٣٥٦).

(٢) محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور، الأزهري الهروي اللغوي الشافعي، العلامة، كان رأساً في اللغة والفقه ثقة ثبتاً ديناً، مات سنة (٣٧٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣١٥ - ٣١٧).

(٣) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (١/ ٣٨١).

(٤) النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٨٦).

(٥) أعلام السنة المنشورة ص(١٤٩).

(٦) تسهيل العقيدة الإسلامية ص(٢٥٢).

٣. الإعراض عن دين الإسلام، وعيبه، والعمل على إبعاد الناس عنه، وعلى عدم التحاكم إليه.

٤. التحاكم إلى الكفار، والحرص على تطبيق قوانينهم؛ مفضلاً لها على حكم الله.

٥. اعتقاد صحة المذاهب الهدامة، والدعوة إليها مع معرفة حقيقتها.

٦. مناصرة الكفار ومعاونتهم على المسلمين.

٧. إظهار الفرح والاستبشار عند انتصار الكفار، وعندما يصيب المسلمين هزيمة أو أي ضرر.

٨. سب العلماء والمصلحين، وجميع المؤمنين الصادقين، وعيبهم؛ بغضاً لهم ولدعوتهم، ولدينهم.

٩. مدح أهل الكفر، ومدح مفكريهم، ونشر آرائهم المخالفة للإسلام[١].

الثاني من أقسام النفاق: النفاق الأصغر العملي:

وقد عرفه أهل العلم بعدة تعريفات؛ منها:

- «ترك المحافظة على حدود أمور الدين سراً، ومراعاتها علنا»[٢].
- «اختلاف السر والعلانية في الواجبات»[٣].

---

(١) انظر: تسهيل العقيدة الإسلامية ص: (٢٥٣ - ٢٥٧).

(٢) شرح السنة (١/ ٧٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ١٤٠).

- «هو أن يظهر الإنسان علانية صالحة، ويبطن ما يخالف ذلك»[١].
- «أن يظهر الإنسان أمراً مشروعًا، ويبطن أمراً محرمًا يخالف ما أظهره»[٢].

والنفاق الأصغر له خصال؛ منها[٣]:

١. أن يكذب في كلامه متعمداً، ومن يسمع كلامه مصدق له.
٢. أن يعد وفي نيته وقت الوعد أن لا يفي به.
٣. الرياء في الأعمال الصالحة[٤].
٤. إعراض المسلم عن الجهاد، وعدم تحديث نفسه به.
٥. بغض الأنصار.
٦. بغض الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وحكم كل من النفاق الأكبر والأصغر هو حكم الكفر الأكبر والأصغر.

وإنما سمي النفاق الأكبر: (اعتقاديًا)؛ لأنه في أصل الاعتقاد.

وسمي النفاق الأصغر: (عمليًا)؛ لأنه في الأعمال الظاهرة، لا في أصل

---

(١) جامع العلوم والحكم (٢/ ٤٨١).
(٢) تسهيل العقيدة الإسلامية ص: (٤٥٣).
(٣) انظر: تسهيل العقيدة الإسلامية ص(٤٥٦ - ٤٦٣).
(٤) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٤٥٣)، الفائق في غريب الحديث للزمخشري (٤/ ١١).

الاعتقاد[(١)]، فالمراد بالعملي: «العملي المحض الذي لم يستلزم الاعتقاد، ولم يناقض قول القلب ولا عمله»[(٢)].

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٣)]: «وقد أخبرناك أن المنافق هو من أظهر شيئًا وأبطن خلافه...، وهذه الخلال كلها التي ذكرها رسول الله ﷺ كلها باطن صاحبها بخلاف ما يظهر، فهو منافق هذا النوع من النفاق. وليس هو النفاق الذي يبطن صاحبه الكفر بالله، برهان ذلك: ما ذكرناه آنفًا من إجماع الأمة على أخذ زكاة مال كل من وصف رسولُ الله ﷺ بالنفاق، وعلى إنكاحه، ونكاحها -إن كانت امرأة-، وموارثته، وأكل ذبيحته، وتركه يصلي مع المسلمين، وعلى تحريم دمه وماله، ولو تيقنّا أنه يبطن الكفر لوجب قتله، وحرم إنكاحه، ونكاحها، وموارثته، وأكل ذبيحته وتركه يصلي مع المسلمين»[(٤)].

---

(١) انظر: تسهيل العقيدة الإسلامية ص(٢٥١) - الهامش - .

(٢) أعلام السنة المنشورة ص(١٥١).

(٣) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل ثم الأندلسي القرطبي، أبو محمد، ذو الفنون والمعارف، الحافظ المتكلم الأديب الوزير الظاهري صاحب التصانيف، كان قد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر وفي المنطق وأجزاء الفلسفة، فأثرت فيه تأثيراً ليته سلم منه، وهو رأس في علوم الإسلام متبحر في النقل - على يبس فيه، وفرط ظاهرية في الفروع لا الأصول -، توفي سنة (٤٥٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٨٤ - ٢١١).

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٣٦).

المطلب الرابع
تعريف الكبائر لغة وشرعاً
وبيان أقسامها

☐ تعريف الكبائر لغة:

(الكبائر): جمع (كبيرة)، صفة مشبّهة من الفعل (كَبُرَ)، يقال: (كبر، يكبُر، كِبَراً، وكُبْراً، وكَبَارَةً)[١].

ومادة هذه الكلمة (الكاف والباء والراء): «أصل صحيح يدل على خلاف الصِّغر»[٢].

والكبر والصغر: «من الأسماء المتضايفة التي تقال عند اعتبار بعضها ببعض، فالشيء قد يكون صغيراً في جنب شيء، وكبيراً في جنب غيره.

ويستعملان في:

- الكمية المتصلة كالأجسام.
- والكمية المنفصلة كالعدد.

والأصل فيهما أن يستعملا في الأعيان، ثم استعير للمعاني، ومن ذلك: ما اعتبر فيه الزمان، ومنه: فلان كبير؛ أي: مسنٌّ[٣].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٤٢)، لسان العرب (٥/ ١٢٦، ١٢٨)، القاموس المحيط ص(٦٠١).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٥/ ١٥٣).

(٣) مفردات ألفاظ القرآن الكريم ص(٦٩٦)، بتصرف يسير واختصار.

ومن تصريفات هذه المادة:

يقال: (كَبُرَ)؛ أي: عظم وجسم، و(التكبير): التعظيم، و(كُبْر الشيء) –بالكسر والضم–: معظمه، و(الكِبر): العظمة والتجبر، و(استكبره وأكبره): رآه كبيراً وعظم عنده(١).

و(كَبِر –الرجل–، يكْبَر، كِبَراً، ومكْبِراً): طعن في السن(٢).

فالكبيرة من حيث المعنى اللغوي: الأمر أو الفعل العظيم جرمـًا وإثمـًا.

❑ تعريف الكبائر شرعاً:

اختلف السلف فمن بعدهم من أهل العلم في ضبط حد الكبيرة(٣) «اختلافا كثيراً منتشراً جداً»(٤)، «وللعلماء فيه ثلاثة عشر قولاً يطول ذكرها»(٥).

أما السلف فاختلفوا في ذلك «اختلافـًا لا يرجع إلى تباين وتضاد،

---

(١) انظر: لسان العرب (٥/ ١٢٦ – ١٢٩)، القاموس المحيط ص(٦٠١).

(٢) انظر: المصباح المنير ص(٢٧٠)، القاموس المحيط ص(٦٠١ – ٦٠٢).

(٣) أُطلِقت (الكبيرة) في النصوص الشرعية مراداً بها كل ذنب عظيم، وهي بهذا الإطلاق شاملة للشرك والكفر وما دونهما من كبائر الذنوب، إلا أن المراد في هذا البحث: الذنوب العظيمة التي هي دون الشرك والكفر، وهذا هو الاستعمال الدارج عند أهل العلم في مسألة: (مرتكب الكبيرة)، وهو الذي جرى فيه الخلاف بين أهل السنة وغيرهم من الخوارج والمعتزلة والمرجئة في المسائل المتعلقة بمرتكب الكبيرة، كحكم إسلامه في الدنيا، ودخوله النار وخلوده فيها في الآخرة.

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ٨٥).

(٥) المطلع على أبواب المقنع ص(٥٢).

وأقوالهم متقاربة»[١]. ومن أقوالهم:

• قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٢]: «كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب»[٣].

• وقال الضحاك[٤]: «كل موجبة أوجب الله لأهلها النار، وكل عمل يقام به الحد فهو من الكبائر»[٥].

• وحدها الإمام أحمد -فيما نقله عنه أبو يعلى-: «بما يوجب حداً في الدنيا، أو وعيداً في الآخرة»[٦].

وأما من بعدهم فلهم في حد الكبيرة أقوال كثيرة، منها:

• أنها ما اتفقت الشرائع على تحريمها.

• أنها ما تسد باب معرفة الله.

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٤٧).

(٢) عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم، القرشي الهاشمي، أبو العباس، ابن عم رسول الله ﷺ وابن أخت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، حبر الأمة وترجمان القرآن، وكان يسمى بالبحر لكثرة علمه، ولد قبل الهجرة بثلاث، وتوفي النبي ﷺ وقد ناهز سن الاحتلام، دعا له النبي ﷺ بالفقه وتعلّم الحكمة والتأويل، توفي بالطائف سنة ثمان وستين. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٤١-١٥٢).

(٣) جامع البيان في تأويل آي القرآن (٥/ ٤١).

(٤) الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو محمد، كان من أوعية العلم، وله باع كبير في التفسير والقصص، مات سنة (١٠٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٨ - ٦٠٠).

(٥) جامع البيان في تأويل آي القرآن (٥/ ٤٢).

(٦) العدة في أصول الفقه (٣/ ٩٤٦).

- أنها ما تذهب الأموال والأبدان.
- أنها إنما سميت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونها.
- أنها لا تعلم أصلاً، وأبهمت كليلة القدر(١).

ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أمثل الأقوال في هذه المسألة: القول المأثور عن عبد الله بن عباس، وذكر أن قول الإمام أحمد بن حنبل في معناه، فالكبيرة: ما فيه عقوبة مقدرة مشروعة للناس في الدنيا، أو عقوبة مقدرة خاصة توعد الله أن يعزر بها من استحقها من عباده في الآخرة.

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره، فإن الأقوال الأخرى يرد عليها من الأمور القوادح ما يصير به أكثرها من الأقوال الفاسدة(٢).

وعلى ضوء ذلك؛ يدخل تحت هذا الضابط جملة أمور؛ منها:

- كل ما ثبت في النص أنه كبيرة، كعقوق الوالدين، والزنا، وغيرهما.
- كل ما أوجب الله فيه عقوبة مقدرة خاصة في الدنيا، كالسرقة، والقذف، والقتل، وغيرها.
- كل ما ثبت في النص تسميته بأنه (موبقة)، أو (فاحشة)، أو (من عمل الشيطان).

---

(١) انظر: مقدمة مشهور بن حسن آل سلمان في تحقيق كتاب الكبائر للذهبي ص(٣٩ - ٥٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٠ - ٦٥٧)، ولعله تحسن الإشارة هنا إلى تعريف الجرجاني للكبيرة، حيث قال في التعريفات ص(٢٣٥): «ما كان حراماً محضاً، شرعت عليه عقوبة محضة، بنص قاطع في الدنيا والآخرة».

• كل ما ثبت في النص وصفه أو وصف فاعله بأنه فسق أو فاسق، أو برئت منه الذمة، أو ليس منّا، أو لعن على لسان محمد ﷺ.

• كل ما ثبت في النص وصفه أو وصف فاعله بأنه يطبع على قلبه، أو يحبط عمله، أو يمقت فاعله، أو ينفى عنه الإيمان، أو أنه خالف في الدين، أو أن الله خصمه، أو حجب التوبة عنه، أو يلعنه، أو يغضب عليه.

• كل ذنب تُوُعِّد صاحبه بالنار، أو أنه لا يدخل الجنة، ولا يشم ريحها، أو أن الجنة محرمة عليه، أو أن الله لا ينظر إليه يوم القيامة[١].

❑ العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي:

تتضح العلاقة بين المعنى اللغوي لـ(الكبيرة) والمعنى الشرعي بمعرفة أنه: «قَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ والسُّنَّةُ وإِجْماعُ الصَّحابَةِ والتَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ والأَئِمَّةِ، على أَنَّ مِنَ الذُّنُوبِ كَبائِرَ وصَغائِرَ»[٢].

وإذا كانت الذنوب كبائر وصغائر؛ فإن الكبيرة -شرعًا- سميت بذلك؛

• لأنها فعلة قبيحة من الذنوب المنهي عنها شرعًا، عظيم أمرها[٣].

• ولأنها ذنب يقصر مقدار غيره من الذنوب الصغائر عنه[٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥١ - ٦٥٢)، الكبائر للذهبي ص(٨٩) - مع هامش رقم (٣) للمحقق - .

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ص(٨٧).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٤٢)، فتاوى ابن الصلاح ص(٢٦).

(٤) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف (١/ ٥٩٨).

فالكبيرة -إذاً- سميت كبيرة: باعتبار عظمها في نفسها، وباعتبار عظمها بالنسبة للصغائر.

❐ أقسام الكبائر:

الكبائر -مع كونها جميعاً عظيمة في نفسها، عظيمة باعتبار غيرها من الصغائر- ليست على درجة واحدة، بل هي متفاوتة فيما بينها إلى عظيم وأعظم، وكبير وأكبر، وتفاوتها فيما بينها هو باعتبار الكبائر أنفسها، وباعتبار أنواعها.

ومن الأدلة على ذلك:

١- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟» -ثَلاَثًا- قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» -وَجَلَسَ، وَكَانَ مُتَّكِئًا فَقَالَ-: «أَلاَ وَقَوْلُ الزُّورِ»، قَالَ: فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ. متفق عليه[١].

قال ابن دقيق العيد[٢]: «يستفاد من قوله: (أكبر الكبائر) انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر...، ولا يلزم من كون الذي ذكر أنه أكبر الكبائر: استواؤها؛

---

(١) صحيح البخاري (٥/ ٢٦١) - مع فتح الباري -، صحيح مسلم (١/ ٩١).

(٢) محمد بن على بن وهب القشيري المنفلوطي الأصل المصري، تقي الدين المعروف بابن دقيق العيد، الإمام الكبير، ولد سنة (٦٢٥هـ)، تبحر في جميع العلوم الشرعية وفاق الأقران وخضع له أكابر الزمان، واشتهر ذكره، وصنف التصانيف الفائقة، توفي سنة (٧٠٢هـ). انظر: البدر الطالع (٢/ ٢٢٩ - ٢٣٢).

فإن الشرك بالله أعظم من جميع ما ذكر معه»[(١)].

٢- عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: قلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهوَ خَلَقَكَ»، قال: قُلْتُ: ثُمَّ أَيّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قال: قُلْتُ: ثُمَّ أَيّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ». متفق عليه[(٢)].

فهذا الحديث والذي قبله يدلان على أن الكبائر متفاوتة باعتبار أنواعها؛ فالشرك أعظم من قتل الولد، وهذا أعظم من الزنا بزوجة الجار. والشرك، وعقوق الوالدين، والزور أعظم من غيرها.

كما يدل حديث عبد الله بن مسعود على تفاوت الكبائر في أنفسها، فإن النبي ﷺ سئل عن أعظم الذنب، فأجابه بما تضمن ذكر أعظم أنواعها، وما هو أعظم كل نوع.

فأعظم أنواع الشرك أن يجعل العبد لله نداً، وأعظم أنواع القتل أن يقتل ولده خشية أن يشاركه في الطعام والشراب، وأعظم أنواع الزنا أن يزني بحليلة جاره.

فإن مفسدة الزنا تتضاعف بتضاعف ما انتهكه من الحق.

فالزنا بالمرأة التي لها زوج أعظم إثماً وعقوبة من التي لا زوج لها؛ إذ فيه انتهاك حرمة الزوج وإفساد فراشه وتعليق نسبٍ عليه لم يكن منه، وغير

(١) فتح الباري (١٠/ ٤١١).

(٢) صحيح البخاري (٨/ ١٦٣) - مع فتح الباري -، صحيح مسلم (١/ ٩٠).

ذلك من أنواع أذاه، فهو أعظم إثماً وجرماً من الزنا بغير ذات البعل.

فإن كان الجار غائباً في طاعة الله كالصلاة وطلب العلم والجهاد تضاعف له الإثم.

وإن كان الزاني شيخاً كان أعظم إثماً، وهو أحد الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم.

فإن اقترن بذلك أن يكون في شهر حرام أو بلد حرام أو وقتٍ معظم عند الله كأوقات الصلاة وأوقات الإجابة = تضاعف الإثم.

وعلى هذا فقس تفاوت العقوبات.

وكأن النبي ﷺ قال: أعظمها الإشراك بجميع أنواعه، ثم القتل بجميع أنواعه، ثم الزنى بجميع أنواعه، وأدمج في الجواب بيان أن الثلاثة في نفسها متفاوتة إلى عظيم وأعظم، فأعظم الشرك جعل الند لله تعالى، ودونه جعل الأصنام شفعاء إليه بعبادتها مقربة إليه تعالى زلفى، ثم على ذلك حتى يُنْتهى إلى الشرك الخفي، وهو الرياء، وعلى هذا تنزيل الآخريْن.

فقد أشار ﷺ إلى تفاوت الكبائر في أنفسها، وإلى تفاوت أنواعها[1].

ومن العلماء من قسم الكبائر باعتبار ما يخرج به فاعله عن الإسلام، وما لا يخرج به إلى قسمين:

الأول: ما هو من الكبائر كفر أكبر، كالشرك بالله والسحر.

---

(١) انظر: إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة ص(٤٩٦ – ٤٩٧).

والثاني: ما هو عظيم من كبائر الإثم والفواحش، وهو دون الشرك والكفر، كقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، والتولي يوم الزحف...، ونحو ذلك[١].

كما أن من أهل العلم من قسم الكبائر إلى: منصوصة، ومستنبطة.

فالمنصوصة: ما ثبت النص عليها في الشرع بأنها من الكبائر، على حسب الضابط الذي سبق ذكره في حد الكبيرة[٢].

والمستنبطة: أن تجعل الكبيرة المنصوص عليها أصلاً، وينظر؛ فما ساوت مفسدته من الأعمال مفسدة تلك الكبيرة أو رجح عليها ألحق بها.

مثاله: أن شرب الخمر من الكبائر المنصوص عليها، ومفسدة (المخدرات) على متعاطيها أشد من الخمر، فتلحق (المخدرات) بـ(الخمر) على أنها كبيرة من كبائر الذنوب[٣].

---

(١) أعلام السنة المنشورة ص(١٦٤).

(٢) انظر: ص(٣١ - ٣٢).

(٣) انظر: الاعتصام (٢/ ٣٧٤ - ٣٧٥)، أنوار البروق في أنواء الفروق (٤/ ١٢٠٠)، مقدمة تحقيق الكبائر للذهبي لمشهور حسن آل سلمان ص(٦٦ - ٦٨) مع الهوامش.

المبحث الثاني

الفرق بين الشرك والكفر والنفاق والكبائر

كان المبحث السابق في التعريف بالشرك والكفر والنفاق والكبائر، وبيان أقسامها، وبذلك يحصل العلم بحقائقها الشرعية، وما يتضمنه ويشتمل عليه كل واحد منها من الأقسام.

وسيكون الحديث في هذا المبحث عن بيان ما يفترق به كل واحدٍ منها عن الآخر، فتكون القسمة في ذلك سداسية، وهي:

١- الفرق بين الشرك والكفر.

٢- الفرق بين الشرك والنفاق.

٣- الفرق بين الشرك والكبائر.

٤- الفرق بين الكفر والنفاق.

٥- الفرق بين الكفر والكبائر.

٦- الفرق بين النفاق والكبائر.

وسيكون بيان الفروق -في كل مطلب من المطالب التالية- بحسب الاعتبارات والمعاني التي تقع فيها الفروق، وذلك بذكر المسألة ثم بيان الفرق وتحريره والاستدلال له.

المطلب الأول
الفرق بين الشرك والكفر

❑ أولاً: الفرق بين حقيقة الشرك وحقيقة الكفر:

اختلف أهل العلم في (الشرك) و(الكفر)؛ هل بينهما فروق أو لا؟

فذهب جمع من أهل العلم إلى أن بين (الشرك) و(الكفر) فرقًا، وذلك:

أن بينهما عمومًا وخصوصًا؛ فالشرك: دعوة غير الله معه، فهو كفر مخصوص، والكفر يشمل ذلك وغيره، فهو أعم من الشرك. ومن ثم؛ فكل شرك كفر، وليس كل كفر شركًا.

وممن ذهب إلى هذا من أهل العلم:

١ - سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد روي عنه: أن عبد الملك بن مروان[١] كتب إليه يسأله عن الكفر، فقال: «الكفر على وجوه: فكفر هو شرك يتخذ مع الله إلهًا آخر، وكفر بكتاب الله ورسوله، وكفر بادعاء ولد لله، وكفر مدعي الإسلام، وهو أن يعمل أعمالاً بغير ما أنزل الله، ويسعى في الأرض فساداً،

---

(١) عبدالملك بن مروان بن الحكم الأموي، أبو الوليد، الخليفة الأموي الفقيه، ولد سنة (٢٦هـ)، وكان قبل الخلافة عابداً ناسكًا، تملّك الشام ومصر بعد وفاة أبيه، واكتمل له الملك بعد مقتل ابن الزبير سنة (٧٢هـ)، وهو أول من ضرب الدنانير، توفي سنة (٨٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٤٦ - ٢٤٩).

ويقتل نفساً محرمة بغير حق»[١]. فجعل رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكفر على وجوه عديدة، وجعل من وجوهه: الشرك بالله، فدل على أن الكفر أعم من الشرك.

٢- الراغب الأصفهاني، قال: «وشرك الإنسان في الدين ضربان: أحدهما: الشرك العظيم، وهو: إثبات شريك لله تعالى...، وذلك أعظم كفر...»[٢]. فقوله (أعظم كفر) يدل على أن الشرك -عنده- من أنواع الكفر، وهو أعظمها.

٣- أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري الأديب اللغوي[٣]، قال: «الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب، فمنها: الشرك بالله، ومنها الجحد للنبوة، ومنها استحلال ما حرم الله، -وهو راجع إلى جحد النبوة-، وغير ذلك مما يطول الكلام فيه»[٤].

وقال: «الفرق بين الكفر والشرك:

أن الكفر خصال كثيرة على ما ذكرنا، وكل خصلة منها تضاد خصلة من الإيمان؛ لأن العبد إذا فعل خصلة من الكفر فقد ضيع خصلة من الإيمان.

والشرك خصلة واحدة، وهو إيجاد إلهية مع الله أو دون الله، واشتقاقه

(١) تهذيب اللغة (١٠/ ١١١). ولم أجده في مظانه بعد البحث.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٥٢).

(٣) الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، أبو هلال، موصوف بالعلم والفقه، وكان الغالب عليه الأدب والشعر، توفي بعد (٣٩٥هـ). انظر: معجم الأدباء (٢/ ٥٦٢ - ٥٦٥).

(٤) الفروق اللغوية ص(١٨٩).

ينبئ عن هذا المعنى. ثم كثر حتى قيل لكل كفر: شرك، على وجه التعظيم له والمبالغة في صفته. وأصله: كفر النعمة، ونقيضه الشكر، ونقيض الكفر بالله الإيمان...، ونقيض الشرك -في الحقيقة-: الإخلاص، ثم لما استعمل في كل كفر صار نقيضه الإيمان...»[١].

وعلق الشيخ مبارك الميلي على كلام العسكري هذا بقوله: «ومحصل كلام أبي هلال: أن الشرك والكفر مختلفان في الأصل، متحدان في استعمال الشرع، فهما كالإسلام والإيمان...

ولم يحضرني الآن مقابلة القرآن للشرك بالإخلاص، ولكن فيه مقابلة النفاق -الذي هو من شعب الشرك- بأشياء منها الإخلاص، وذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ ﴾ [النساء: ١٤٥-١٤٦]»[٢].

أقول: تشبيه (الشرك والكفر) -في استعمال الشرع- بـ(الإسلام والإيمان) ليس على إطلاقه، فإن (الإسلام والإيمان) إذا افترقا اجتمعا، وكذلك (الشرك والكفر)، ولكن إذا اجتمع (الإسلام والإيمان) أريد بأحدهما غير الآخر؛ فـ(الإسلام) هو الأعمال الظاهرة، و(الإيمان) هو الأعمال الباطنة، وأما إذا اجتمع (الكفر والشرك) فإن الشرك يكون نوعاً من أنواع الكفر، لا معنى مغاير له.

---

(١) المصدر السابق ص(١٩٠ - ١٩١).

(٢) الشرك ومظاهره ص(١٠٦ - ١٠٧).

وقوله: «ولم يحضرني الآن مقابلة القرآن للشرك بالإخلاص»: لعله مما يدل من القرآن على أن الشرك ضد الإخلاص: قوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ الآية [الزمر: ٢ – ٣].

قال ابن كثير: «أي: فاعبد الله وحده لا شريك له، وادع الخلق إلى ذلك، وأعلمهم أنه لا تصلح العبادة إلا له وحده، وأنه ليس له شريك ولا عديل ولا نديد؛ ولهذا قال: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ﴾؛ أي: لا يقبل من العمل إلا ما أخلص فيه العامل لله، وحده لا شريك له...»(١).

وقوله: «فيه مقابلة النفاق الذي هو من شعب الشرك...»: الذي جرى عليه عمل أهل العلم هو أن النفاق من شعب الكفر، فالله أعلم.

٤- أبو عمرو بن الصلاح(٢)، قال: «ما ذكره [يعني الإمام مسلم في صحيحه] من حديث جابر: أن رسول الله ﷺ قال: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»؛ كذا وقع في كتاب مسلم: بالواو العاطفة للكفر على الشرك، على ما شهدت به أصولنا.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٤٦).

(٢) عثمان بن صلاح الدين (عبد الرحمن) بن عثمان الشهرزوري الموصلي، أبو عمرو، الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقي الدين، ولد سنة (٥٧٧هـ)، كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وله مشاركة في عدة فنون، وكان من كبار الأئمة، توفي سنة (٦٤٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠ – ١٤٤).

وهو في مخرَّج أبي نعيم الحافظ على كتاب مسلم بحرف (أو)، وكذا رويناه من مخرَّج أبي عوانة الإسفراييني عليه. وبين الشرك والكفر فرق ما بين الأخص والأعم، فكل شرك كفر، وليس كل كفر شركًا من حيث الحقيقة»[١].

٥- وقال النووي[٢] في شرح الحديث نفسه: «ثم إن الشرك والكفر قد يطلقان بمعنى واحد، وهو الكفر بالله تعالى، وقد يفرق بينهما؛ فيخص الشرك بعَبَدَة الأوثان، وغيرها من المخلوقات، مع اعترافهم بالله تعالى، ككفار قريش؛ فيكون الكفر أعم من الشرك. والله أعلم»[٣].

٦- وقال المناوي في شرحه للحديث أيضًا: «(بين الشرك) بالله (والكفر) عطف عام على خاص؛ إذ الشرك نوع من الكفر»[٤].

٧- وقال ابن دقيق العيد في شرحه لحديث: (أكبر الكبائر: الإشراك بالله): «يحتمل أن يراد به مطلق الكفر، ويكون تخصيصه [يعني: الكفر] بالذكر لغلبته في الوجود، لا سيما في بلاد العرب، فذُكر تنبيهًا على غيره من

---

(١) صيانة صحيح مسلم ص: (٢٥٦ - ٢٥٧).

(٢) يحيى بن شرف بن مري النووي، أبو زكريا، الإمام الفقيه الحافظ القدوة شيخ الإسلام محيى الدين، ولد سنة (٦٣١هـ)، كان إمامًا بارعًا حافظًا متقنًا، وكان شديد الورع والزهد أمّاراً بالمعروف ناهيًا عن المنكر، وبارك الله في علمه وتصانيفه، توفي سنة (٦٧٦هـ). انظر: طبقات الحفاظ ص(٥١٣).

(٣) شرح صحيح مسلم (٢/ ٧١).

(٤) فيض القدير (٣/ ٢١٠).

أصناف الكفر. ويحتمل أن يراد به خصوصه، إلا أنه يرد على هذا الاحتمال أنه قد يظهر أن بعض الكفر أعظم من الشرك، وهو التعطيل؛ فيترجح الاحتمال الأول على هذا».

نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر[١][٢]. كما ذكر كلامه هذا في موضع آخر دون أن يعزوه إليه، وفيه: «إلا أنه يرد عليه أن بعض الكفر أعظم قبحاً من الإشراك، -وهو التعطيل-؛ لأنه نفي مطلق، والاشراك إثبات مقيد، فيترجح الاحتمال الأول»[٣].

٨- وقال المباركفوري -في شرح الحديث نفسه-: «(الشِّرْكُ بِاللهِ): أَيْ الإِشْرَاكُ بِهِ، فَنَفْيُ الصَّانِعِ أَوْلَى، أَوْ الْمُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْكُفْرِ، إِلا أَنَّهُ عَبَّرَ عَنْهُ بِهِ؛ لأَنَّهُ الْغَالِبُ فِي الْكَفَرَةِ»[٤].

٩- وقال الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي[٥]: «ويحصل الكفر بأحد

(١) أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي، أبو الفضل، ويعرف بابن حجر - وهو لقب لبعض آبائه -، شهاب الدين، ولد سنة (٧٧٣هـ)، تعلم القراءات والحديث والفقه والعربية والحساب وجدّ في الفنون حتى بلغ الغاية، واشتهر ذكره وبَعُد صيته وارتحل الأئمة إليه حتى كان رؤوس العلماء من كل مذهب من تلامذته، توفي سنة (٨٥٢هـ). انظر: البدر الطالع (١/ ٨٧ - ٩٢).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٤١١).

(٣) المصدر نفسه (٥/ ٢٦٢ - ٢٦٣).

(٤) تحفة الأحوذي (٨/ ٢٩٦).

(٥) مرعي بن يوسف بن أبى بكر الكرمي ثم المقدسي، أحد أكابر علماء الحنابلة بمصر، كان =

أربعة أمور:

- بالقول: كَسَبِّ الله تعالى، ورسوله أو ملائكته، أو ادعاء النبوة، أو الشركة له تعالى.

- وبالفعل: كالسجود للصنم ونحوه، وكإلقاء المصحف في قاذورة.

- وبالاعتقاد: كاعتقاد الشريك له تعالى، أو أن الزنا والخمر حلال، أو أن الخبز حرام، ونحو ذلك مما أجمع عليه إجماعًا قطعيًا.

- وبالشك في شيء من ذلك»[١].

١٠- وقال منصور بن يوسف البهوتي[٢]: «(الشِّرْكُ)؛ أَيْ: الْكُفْرُ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ، وَإِنَّمَا خُصَّ بِالذِّكْرِ فِي أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ؛ لِكَثْرَتِهِ فِي الْعَرَبِ»[٣].

١١- أبو البقاء الكفوي قال: «ومن ينكر رسالة النبي -مثلاً- فهو كافر لا مشرك، ومن أخل بالاعتقاد وحده فهو منافق، وبالإقرار بالحق فهو كافر، وبالعمل بمقتضاه فهو فاسق...

=

إمامًا محدثًا فقيهًا ذا اطلاع واسع على نقول الفقه ودقائق الحديث ومعرفة تامة بالعلوم المتداولة، توفي سنة (١٠٣٣هـ). انظر: خلاصة الأثر (٤/ ٣٥٨ - ٣٦١).

(١) دليل الطالب ص(٣١٧).

(٢) منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي، شيخ الحنابلة بمصر في عصره، توفي سنة (١٠٥١هـ). انظر: الأعلام (٧/ ٣٠٧).

(٣) كشاف القناع (٦/ ٤٢٠).

والكافر اسم لمن لا إيمان له، فإن أظهر الإيمان فهو المنافق، وإن طرأ كفره بعد الإيمان فهو المرتد، وإن قال بإلهين أو أكثر فهو المشرك، وإن كان متديناً ببعض الأديان والكتب المنسوخة فهو الكتابي، وإن قال بقدم الدهر وإسناد الحوادث إليه فهو الدهري، وإن كان لا يثبت الباري فهو المعطِّل، وإن كان مع اعترافه بنبوة النبي يبطن عقائد هي كفر بالاتفاق فهو الزنديق»[١].

١٢- الشيخ خالد محمد علي الحاج، قال: «الفرق بين الشرك والكفر:

الشرك: هو دعوة غير الله معه، وأن تجعل لله نداً في العبادة وهو خلقك، والشرك أعظم شيء نهى الله عنه....

أما الكفر: فهو بمعنى الجحد والستر. فمن[٢] أنكر الرب أو الخالق سبحانه، أو أنكر يوم البعث أو نبياً من الأنبياء، أو كتاباً من الكتب السماوية، وكذا كمن أحل محرماً.

ولذلك فكل مشرك كافر، ولا عكس»[٣].

١٣- الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، قال: «والشرك والكفر: قد يطلقان بمعنى واحد، وهو الكفر بالله، واسم لمن لا إيمان له. وقد يفرق بينهما؛ فيخص الشرك بقصد الأوثان وغيرها من المخلوقات مع الاعتراف

---

(١) الكليات ص(٧٦٥).

(٢) لعلها: (كمن)؛ ليستقيم المعنى.

(٣) مصرع الشرك والخرافة ص(١٨١).

بالله، فيكون الكفر أعم»[١].

١٤- الشيخ الأستاذ الدكتور حمود بن أحمد الرحيلي، قال: «قد يسأل سائل عن الفرق بين الشرك الذي نتحدث عنه وبين الكفر؟..

والجواب: أن الكفر في اللغة معناه الستر والتغطية....

وأعظم الكفر: جحود الوحدانية أو الشريعة أو النبوة...، والكافر -على الإطلاق- متعارف فيمن يجحد الوحدانية أو النبوة أو الشريعة أو ثلاثتها.

وقد فرق القرآن الكريم في كثير من الآيات بين الكافرين عمومًا وبين أهل الكتاب من جهة، وبين المشركين من جهة أخرى. وإن كان هؤلاء جميعًا يتفقون في معارضة الدين أو رسالة نبي من الأنبياء، أو إيذاء رسول من الرسل، كما قد يشتركون في إيذاء المؤمنين، ولكنهم في طبيعة العقيدة يختلف كل منهم عن الآخر....

وقد يطلق الكفر على من كفر بالنعمة...، وقد يطلق على من ترك ركنًا من أركان الدين...، وإطلاق الكفر على من كفر بالله وجحد ألوهيته مطلقًا فكثير في القرآن...، وقد يطلق على المشركين...، وقد يطلق الكفر على أهل الكتاب خاصة دون المشركين...

ومن هنا يتبين لنا أن الكفر بمعنى الجحد والستر: يشمل كل من أنكر الرب، أو الخالق سبحانه وتعالى، أو أنكر يوم البعث، أو نبيًا من الأنبياء، أو

---

(١) حاشية ثلاثة الأصول، ص(٣٥).

كتاباً من الكتب السماوية، وكذا من أحل محرماً، أو أنكر ركناً من أركان الإسلام.

وبهذا المعنى يشمل الكفر كفرا[1] أهل الكتاب، يهوداً أو نصارى...، وبهذا المعنى يشمل الكفر كفر الصابئة...، ويشمل المجوس...، ويشمل كفر الدهريين، وهم الذين ينكرون الخالق، ويقولون: لا إله ولا صانع للعالم، وأن هذه الأشياء وجدت بلا خالق...

فالكفر -إذاً- أعم من الشرك.

أما الشرك: فهو ما سبق تعريفه، وهو أن يصرف العبد شيئاً من أنواع العبادة لغير الله تعالى، وهو الذي بيده الخلق والرزق والإحياء والإماتة وتدبير الأمور، وهو الذي يفزع إليه الإنسان بطبعه وفطرته عند نزول الكروب، ويتجه إليه عنه[2] الدعاء والرجاء....

والشرك أعظم أنواع الكفر وأشدها؛ لأنه يتنافى مع كل عقل ومنطق....

ومن هنا يتبين لنا أن كل مشرك كافر، وليس كل كافر مشركاً»[3].

هذا ما ذهب إليه جمع من أهل العلم في مسألة (الفرق بين الشرك والكفر)، وهو أن بين الشرك والكفر عموماً وخصوصاً، فكل مشرك كافر،

---

(١) لعل الصواب: إسقاط الألف.

(٢) لعل الصواب: عند.

(٣) منهج القرآن الكريم في دعوة المشركين إلى الإسلام (١/ ١١٢ - ١١٩) باختصار.

وليس كل كافر مشركًا.

وذهب آخرون من أهل العلم إلى عدم التفريق بين الشرك والكفر، فعندهم: كل شرك كفر، وكل كفر شرك.

وممن وقفت عليه من هؤلاء:

١. الإمام اللغوي الجوهري -صاحب الصحاح-[١]، قال: «الشرك: الكفر»[٢].

٢. ابن الأثير -صاحب النهاية-، قال: «والشرك: الكفر»[٣].

٣. النووي قال: «المشرك: يطلق على كل كافر من: عابد لصنم ووثن، ويهودي ونصراني، ومجوسي وزنديق، وغيرهم»[٤]. وقال: «المشرك: الكافر على أي ملة كان»[٥].

---

(١) إسماعيل بن حماد التركي الجوهري، أبو نصر، إمام اللغة وأحد من يضرب به المثل في ضبطها، دخل بلاد ربيعة ومضر في طلب لسان العرب ودار الشام والعراق، أقام بنيسابور يدرس ويصنف، ويعلم الكتابة، وينسخ المصاحف، توفي سنة (٣٩٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٨٠ - ٨٢).

(٢) لسان العرب (١٠/ ٤٥٠).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٦٦).

(٤) تحرير ألفاظ التنبيه (١/ ٦٢).

(٥) المصدر نفسه (١/ ٢٥٦).

٤. الفيومي -صاحب المصباح المنير[1]- قال: «الشرك: اسم من (أشرك بالله) إذا كفر به»[2].

٥. وممن يمكن أن يعزى إليه هذا القول: الإمام ابن القيم، فقد قسم الشرك إلى قسمين:

القسم الأول- شرك يتعلق بذات المعبود وأسمائه وصفاته وأفعاله.

وهو نوعان:

الأول: شرك التعطيل، وهو أقبح أنواع الشرك، كشرك فرعون إذ قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]...، وهو ثلاثة أقسام: تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه، وتعطيل الصانع سبحانه عن كماله المقدس بتعطيل أسمائه وصفاته وأفعاله، وتعطيل معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد، ومن أمثلته: شرك طائفة أهل وحدة الوجود الذين يقولون: ما ثم خالق ومخلوق، ولا ههنا شيئان، بل الحق المنزه هو عين الخلق المشبه. وشرك الملاحدة القائلين بقدم العالم وأبديته وأنه لم يكن معدوماً أصلاً بل لم يزل ولا يزال، وشرك من عطل أسماء الرب تعالى وأوصافه وأفعاله من غلاة الجهمية والقرامطة، فلم يثبتوا له اسماً ولا صفة.

---

(١) أحمد بن محمد الفيومي ثم الحموي، اشتغل ومهر وتميز في العربية، وكان فاضلاً عارفاً بالفقه واللغة، توفي سنة نيف وسبعين وسبعمائة. انظر: بغية الوعاة (١/ ٣٨٩).

(٢) المصباح المنير ص(١٦٢).

الثاني: شرك من جعل معه إلهـًا آخر ولم يعطل أسماءه وربوبيته وصفاته، ومن أمثلته: شرك النصارى الذي جعلوه ثلاثة، فجعلوا المسيح إلهـًا وأمه إلهـًا، وشرك المجوس القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور وحوادث الشر إلى الظلمة، وشرك عباد الشمس وعباد النار وغيرهم، ومن هؤلاء من يزعم أن معبوده هو الإله على الحقيقة، ومنهم من يزعم أنه أكبر الآلهة، ومنهم من يزعم أنه إله من جملة الآلهة وأنه إذا خصه بعبادته والتبتل إليه والانقطاع إليه أقبل عليه واعتنى به، ومنهم من يزعم أن معبودهم الأدنى يقربه إلى المعبود الذي هو فوقه، والفوقاني يقربه إلى من هو فوقه، حتى تقربه تلك الآلهة إلى الله سبحانه، فتارة تكثر الوسائط وتارة تَقِل.

القسم الثاني- وشرك في عبادته ومعاملته وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله[1].

فجعل رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنواع الشرك ما هو عند الفريق الأول من أنواع الكفر لا الشرك، كمن أنكر وجود الله تبارك وتعالى.

٦- أبو البقاء الكفوي، فقد قال: «الإشراك هو إثبات الشريك لله في الألوهية...، وقد يطلق ويراد به مطلق الكفر، بناء على عدم خلو[2] الكفر عن شرك ما»[3]. وقال: «وأشرك بالله: كفر»[4].

(١) انظر: الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ص(١٥٩ - ١٦٢).
(٢) في الأصل: (خلق)، ولعل الصواب ما أثبتُّ.
(٣) الكليات ص(١٢١).
(٤) المصدر نفسه ص(٥٣٣).

وبعد، فهذا خلاف أهل العلم في مسألة: هل بين الشرك والكفر فرق أو لا؟، ومنه تظهر عدة أمور؛ هي:

١. خلاف أهل العلم في هذه المسألة إنما ينصب على حقيقة كلٍّ من الشرك والكفر ومعناهما الشرعي فحسب، وإلا فجميعهم متفقون على أن كلاً من الشرك والكفر مخرج لصاحبه عن الملة، ويسقِط عنه عصمة الدم والمال...، وغير ذلك من الأحكام التي سبق ذكرها في موضعها.

٢. من فرّق بين الشرك والكفر فقد جعل الشرك فرداً من أفراد الكفر؛ فالكفر أعم -عنده- من الشرك. ومن لم يفرق بينهما نظر إلى أن الكفر -مهما كان نوعه وملته- لا يخلو من شرك ما. ولعله يشهد لهذا قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ...﴾ الآية [الجاثية: ٢٣].

٣. يتفق الفريقان على أن الشرك قد يطلق ويراد به ما يشمل الشرك والكفر، وكذا: قد يطلق الكفر ويراد به ما يشمل الكفر والشرك.

٤. على قول من فرق بين الشرك والكفر: يجتمع الشرك والكفر في حق من أشرك بالله غيره في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته، وينفرد الكفر في حق من وقع في غير ذلك من أنواع الكفر، كإنكار الخالق، وجحد أمر معلوم من الدين بالضرورة...، ونحو ذلك. وأما من لم يفرق بينهما فعنده كل مشرك كافر، وكل كافر مشرك.

وبناء على قول من فرق بين الشرك والكفر؛ فإن بين الشرك والكفر فروقـاً عديدة؛ هي:

❑ ثانياً[١]: الفرق في تعلق الشرك والكفر بخصائص الله:

الشرك إنما يكون بصرف شيء من خصائص الله -تبارك وتعالى- في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته لغيره من المخلوقين.

وذلك أن الشرك ضد التوحيد:

- فضدّ توحيد الألوهية: اتخاذ العبد من دون الله نداً يسويه برب العالمين في أي نوع من أنواع العبادة.
- وضدّ توحيد الربوبية: اعتقاد متصرف مع الله -عز وجل- في أي شيء من تدبير الكون، أو اعتقاد منازع له في شيء من مقتضيات أسمائه وصفاته.
- وضدّ توحيد الأسماء والصفات: تسمية المشركين أوثانهم بأسماء الله مع الزيادة والنقص فيها، فسووا المخلوق برب العالمين. وكذا تشبيه صفات الله بخلقه، فجعلوه -سبحانه- بمنزلة الأجسام المخلوقة، وشبهوه بها -تعالى وتقدس-[٢].

وأما الكفر: فيكون:

- له تعلق بخصائص الله: كالمشرك، ومن أنكر وجود الخالق.
- وله تعلق بالنبوة: كمن قتل النبي أو جحد نبوته.

---

(١) وهو الفرق الثاني من الفروق بين الشرك والكفر.

(٢) انظر: أعلام السنة المنشورة ص(٥١، ٥٦، ٧٦).

- وله تعلق بالشريعة: كمن أنكر ركناً من أركان الدين.

ولهذا قال الراغب الأصفهاني: «والكافر -على الإطلاق- متعارف فيمن يجحد الوحدانية أو النبوة أو الشريعة، أو ثلاثتها»(١).

وخلاصة الأمر: أن الشرك يرجع إلى ما يختص بالله وحسب، وأما الكفر فيشمل ذلك وغيره.

ويظهر من ذلك فرق آخر، وهو:

❏ ثالثاً: الفرق بين أعمال الشرك والكفر:

فأعمال الشرك تنحصر في التسوية بين الله وخلقه فيما هو من خصائص الله، فمثلاً: من عبد الله وعبد معه غيره، أو عبد غير الله استقلالاً -كعباد الشمس-؛ فهو المشرك.

قال ابن القيم: «حقيقة الشرك هو التشبه بالخالق والتشبيه للمخلوق به...، فالمشرك مشبه للمخلوق بالخالق في خصائص الإلهية.

فإن من خصائص الإلهية التفرد بملك الضر والنفع والعطاء والمنع، وذلك يوجب تعليق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل به وحده، فمن علق ذلك بمخلوق فقد شبهه بالخالق وجعل من لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً أفضل من غيره تشبيهاً بمن له الأمر كله...

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن ص(٧١٤ - ٧١٥).

ومن خصائص الإلهية الكمال المطلق من جميع الوجوه الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده والتعظيم والإجلال والخشية والدعاء والرجاء والإنابة والتوكل والاستعانة وغاية الذل مع غاية الحب = كل ذلك يجب عقلاً وشرعًا وفطرة أن يكون له وحده، ويمنع عقلاً وشرعاً وفطرة أن يكون لغيره، فمن جعل شيئًا من ذلك لغيره فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له ولا ند له...

ومن خصائص الإلهية العبوديةُ التي قامت على ساقين لا قوام لها بدونهما؛ غاية الحب مع غاية الذل...، فمن أعطى حبه وذله وخضوعه لغير الله فقد شبهه به في خالص حقه»[1].

وأما أعمال الكفر فلا تنحصر في ذلك، بل تشمل ذلك وغيره، فالمنكر للبعث –مثلاً– ليس مجرد إنكاره تسوية لله بغيره...، وقس على هذا غيره.

❑ رابعاً: الفرق بين من يستحق اسم الشرك والكفر من طوائف البشر:

اسم (الشرك) يستحقه من جعل مع الله إلهـًا آخر، على سبيل الاستقلال أو الواسطة، ومن ثم فلا يندرج فيه من أصناف غير المؤمنين إلا المشركون.

واسم (الكفر) يستحقه كل من خرج عن دين الإسلام الذي ارتضاه الله لعباده، وبعث به رسله وأنبياءه. ومن ثم تندرج فيه كل ملل الكفر منذ خلق الله الخلق إلى أن تقوم الساعة، كالمشرك، والملحد، والدهري، وقاتل

---

(١) الجواب الكافي ص(١٦٧ – ١٦٨).

الأنبياء، ومنكر البعث، والمفضل لحكم غير الله على حكمه...، وغير ذلك.

وهذا يقودنا إلى فرق آخر متعلق بهذه المسألة، وهو:

أن (أهل الكتاب) يدخلون في أصناف الكفرة بإطلاق، ولا يدخلون في (المشركين)، إلا على سبيل التقييد؛ التقييد بمن وقع منهم في الشرك، والتقييد بأن الشرك ليس من أصل دينهم، وإنما هو طارئ عليهم بسبب ما ابتدعوه.

قال الراغب الأصفهاني: «وقوله: ﴿ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥]: فأكثر الفقهاء يحملونه على الكفار جميعًا، كقوله: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾... الآية [التوبة: ٣٠]، وقيل: هم من عدا أهل الكتاب؛ لقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ ﴾ [الحج: ١٧]، أفرد المشركين عن اليهود والنصارى»[١].

وقال ابن حزم: «وَاتَّفَقُوا على تَسْمِيَة الْيَهُود وَالنَّصَارَى كفَّارًا وَاخْتلفُوا فِي تسميتهم مُشْرِكين، وَاتَّفَقُوا أَن من عداهم من أهل الْحَرْب يسمَّون مُشْرِكين»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الشِّرْكُ الْمُطْلَقَ فِي الْقُرْآنِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ أَهْلُ الْكِتَابِ؛ وَإِنَّمَا يَدْخُلُونَ فِي الشِّرْكِ الْمُقَيَّدِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٥٢ - ٤٥٣).

(٢) مراتب الإجماع ص(٢٠٢).

كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [البينة: ١]. فَجَعَلَ الْمُشْرِكِينَ قِسْمًا غَيْرَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَالَ تعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ ﴾ [الحج: ١٧]، فَجَعَلَهُمْ قِسْمًا غَيْرَهُمْ.

فَأَمَّا دُخُولُهُمْ فِي الْمُقَيَّدِ فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١]، فَوَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ.

وَسَبَبُ هَذَا أَنَّ أَصْلَ دِينِهِم الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ بِهِ الْكُتُبَ وَأَرْسَلَ بِهِ الرُّسُلَ لَيْسَ فِيهِ شِرْكٌ... وَلَكِنَّهُمْ بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا فَابْتَدَعُوا مِنْ الشِّرْكِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ اللهُ سُلْطَانًا، فَصَارَ فِيهِمْ شِرْكٌ بِاعْتِبَارِ مَا ابْتَدَعُوا؛ لَا بِاعْتِبَارِ أَصْلِ الدِّينِ»(١).

وهذا الفرق يقودنا إلى فرق آخر، وهو:

أن أهل الشرك -في حال جهادهم- يُدعَون إلى خصلتين: الإسلام أو القتال وحسب.

وأما أهل الكفر: فمنهم من يدعى إلى ذلك وحسب، ومنهم من يدعى إلى خصلة بينهما، وهي الجزية، وهؤلاء: أهل الكتاب (اليهود والنصارى)، والمجوس.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢١٣ - ٢١٤). وانظر: منهج القرآن الكريم في دعوة المشركين إلى الإسلام (١/ ١١٢ - ١١٧).

❑ خامساً: الفرق بين الشرك والكفر في عظم الذنب:

لا شك في أن الشرك والكفر أعظم الذنوب على الإطلاق، لكن اختلف أهل العلم: هل الشرك أعظم أنواع الكفر ذنبًا وجرمًا، أو أن ثمة من أنواع الكفر ما هو أعظم من الشرك؟

وممن ذهب إلى الأول:

١. الراغب الأصفهاني، قال: «... الشرك العظيم، وهو: إثبات شريك لله تعالى...، وذلك أعظم كفر»[١].

٢. العلامة حافظ الحكمي، قال: «والمقصود أن الشرك أعظم ما نهى الله عنه، كما أن التوحيد أعظم ما أمر الله به، ولهذا كان أول دعوة الرسل كلهم إلى توحيد الله -عز وجل-، ونفي الشرك، فلم يأمروا بشيء قبل التوحيد، ولم ينهوا عن شيء قبل الشرك»[٢].

٣. الشيخ خالد الحاج، قال: «والشرك أعظم شيء نهى الله عنه»[٣].

٤. الأستاذ الدكتور حمود الرحيلي، قال: «والشرك أعظم أنواع الكفر وأشدها؛ لأنه يتنافى مع كل عقل ومنطق، ولهذا نجد أن القرآن الكريم يخوض معركة حامية مع الشرك والمشركين؛ ليقتلع فكرة الشرك من

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن ص(٥٣٥).

(٢) معارج القبول (٢/ ٤٨١).

(٣) مصرع الشرك والخرافة ص(١٨١).

جذوره»[١].

وممن ذهب إلى الثاني:

١- ابن دقيق العيد، فقد ذكر أن بعض الكفر أعظم من الإشراك، وهو التعطيل[٢].

٢- ابن القيم، فقد ذكر أن شرك التعطيل هو أقبح أنواع الشرك[٣].

٣- المباركفوري، فقد ذكر أن الإشراك إذا كان أكبر الكبائر، فنفي الصانع أولى»[٤].



(١) منهج القرآن الكريم في دعوة المشركين إلى الإسلام (١/ ١١٩).

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ٢٧٤).

(٣) الجواب الكافي ص(١٥٩).

(٤) تحفة الأحوذي (٨/ ٢٩٦).

المطلب الثاني
الفرق بين الشرك والنفاق

❏ أولا: العلاقة بين الشرك والنفاق:

الشرك والنفاق بينهما عموم وخصوص من وجه، يلتقيان في وجه، وينفرد أحدهما عن الآخر في وجه:

- فيلتقي الشرك والنفاق: فيمن كان يظهر الإسلام، وهو في باطنه يضمر الشرك، ويعبد مع الله غيره، فهذا منافق مشرك.
- وينفرد الشرك: فيمن يعبد مع الله غيره، ويظهر ذلك ولا يضمره.
- وينفرد النفاق: فيمن كان يظهر الإسلام، وهو في باطنه يضمر الإلحاد أو بغض الدين أو غير ذلك، دون أن يكون واقعاً في الشرك.

كما قال الإمام أحمد: «النفاق: هو الكفر؛ أن يكفر بالله ويعبد غيره، ويظهر الإسلام في العلانية، مثل المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ»(١).

ويزيده توضيحاً: قول ابن جرير: «إنّ الله -جل ثناؤه- لما جمع لرسول الله ﷺ أمرَهُ في دار هجرته، واستَقرَّ بها قرارُه، وأظهرَ الله بها كلمتَه، وفشا في دور أهلها الإسلام، وقَهَر بها المسلمون مَنْ فيها من أهل الشرك من عبدة الأوثان، وذَلّ بها مَن فيها من أهل الكتاب؛ أظهر أحبارُ يَهودها لرسول الله

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٥٥).

ﷺ الضَّغائن، وأبدَوا له العداوة والشنآنَ؛ حسدًا وبغيًا، إلا نفرًا منهم، هداهم الله للإسلام فأسلَموا، كما قال جل ثناؤه: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وطابَقَهم سرًّا على مُعاداة النبي ﷺ وأصحابه، وَبغْيِهم الغوائِل، قومٌ من أَرَاهط الأنصار الذين آوَوْا رسول الله ﷺ ونَصَروه، وكانوا قد عَتَوْا في شركهم وجاهليِّتِهم...، وظاهروهم على ذلك في خَفاءٍ غير جِهارٍ؛ حذارَ القتل على أنفسهم، والسَّبيِ من رسول الله ﷺ وأصحابه، وركونًا إلى اليهود، لما هم عليه من الشرك وسوء البصيرة بالإسلام. فكانوا إذا لَقُوا رسولَ الله ﷺ وأهل الإيمان به من صحابه قالوا لهم -حِذارًا على أنفسهم-: إنا مؤمنون بالله وبرسوله وبالبَعْث، وأعطَوْهم بألسنتهم كلمةَ الحقِّ؛ ليدرؤوا عن أنفسهم حُكم الله فيمن اعتقدَ ما هم عليه مقيمون من الشرك، لو أظهروا بألسنتهم ما هم معتقدوه من شركهم...»[(١)].

وقال ابن كثير: «وإنما نزلت صفات المنافقين في السّور المدنية؛ لأن مكة لم يكن فيها نفاق...، فلمَّا هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة، وكان بها الأنصار من الأوس والخزرج، وكانوا في جاهليتهم يعبدون الأصنام، على طريقة مشركي العرب، وبها اليهود من أهل الكتاب على طريقة أسلافهم...، فلمَّا قدم رسول الله ﷺ المدينة، وأسلم من أسلم من الأنصار من قبيلتي الأوس والخزرج، وقلَّ من أسلم من اليهود إلا عبد الله بن سَلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يكن إذ ذاك نفاق أيضًا؛ لأنه لم يكن للمسلمين بعدُ شوكةٌ تخاف...،

---

(١) جامع البيان (١/ ١٧٧).

فلما كانت وقعة بدر العظمى وأظهر الله كلمته، وأعلى الإسلام وأهله؛ قال عبدالله بن أبيّ بن سلول...: هذا أمر قد تَوَجَّه. فأظهر الدخول في الإسلام، ودخل معه طوائف ممن هو على طريقته ونحلته، وآخرون من أهل الكتاب، فمن ثَمّ وُجِد النفاق في أهل المدينة ومن حولها من الأعراب...»[(١)].

فظهر بهذا:

- أن عبد الله بن أبي بن سلول ومن كان على شاكلته كانوا قبل الإسلام على الشرك، ثم دخلوا الإسلام نفاقاً، فهم مشركون منافقون؛ اجتمع فيهم الشرك والنفاق.
- ومن كان باقياً على الشرك من أهل مكة فهم مشركون وحسب.

❑ ثانيا: الفرق بين حقيقة الشرك وحقيقة النفاق:

حقيقة الشرك: صرف شيء من خصائص الله -في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته- لغيره من المخلوقين، وتشبيه المخلوق بالخالق وتسويته به فيما هو من خصائص الله سبحانه.

وأما النفاق: فحقيقته مجرد كون الظاهر مخالفاً للباطن، فالظاهر على الإسلام، والباطن على خلاف ذلك.

بمعنى: أن المشرك لا بد أن يكون قد أتى بأمر ليستحق به اسم الشرك، وأما المنافق فيستحق اسم النفاق بمجرد مخالفة باطنه لظاهره.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٤٨).

قال ابن حزم: «أصل النفاق في اللغة: ستر شيء وإظهار خلافه، فمن ستر شيئًا وأظهر خلافه فهو منافق فيه»[(١)].

❑ ثالثًا: الفرق بين الشرك والنفاق في الظهور والخفاء:

المشرك: أعماله ظاهرة، من توسل أو طواف، أو سجود، أو ذبح، أو نذر، أو غير ذلك. فهو متميز عن أهل الإسلام، مفتضح أمره، معلوم عينه وأعماله. مع ما يخالط قلبه من شرك في أعمال القلوب كالمحبة والخوف والرجاء ونحوها.

أما المنافق: فنفاق باطن، وكفره أو شركه -في الباطن- أمر مستتر لا يعلمه إلا الله، وإنما له علامات يستدل بها عليه.

قال ابن القيم: «يحبون [يعني: المشركين] معبوداتهم، ويعظمونها ويوالونها من دون الله، وكثير منهم -بل أكثرهم- يحبون آلهتهم أعظم من محبة الله...، وترى أحدهم قد اتخذ ذكر إلهه ومعبوده من دون الله على لسانه ديدنًا له، إن قام وإن قعد، وإن عثر وإن مرض، وإن استوحش، فذكر إلهه ومعبوده من دون الله هو الغالب على قلبه ولسانه، وهو لا ينكر ذلك، ويزعم أنه باب حاجته إلى الله، وشفيعه عنده، ووسيلته إليه....

وأما النفاق: فالداء العضال الباطن، الذي يكون الرجل ممتلئًا منه وهو لا يشعر، فإنه أمر خفي على الناس، وكثيراً ما يخفى على من تلبس به،

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٣٦).

فيزعم أنه مصلح وهو مفسد»(١).

❑ رابعاً: الفرق بين الشرك والنفاق في القصد:

المشرك: قصد من شِركه التديُّنَ والتعبد والتقرب، بل قد يكون مقصده هو تعظيم جناب الرب سبحانه.

قال ابن القيم: «الْمُشْرِكُ إِنَّمَا قَصْدُهُ تَعْظِيمُ جَنَابِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَنَّهُ لِعَظَمَتِهِ لَا يَنْبَغِي الدُّخُولُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْوَسَائِطِ وَالشُّفَعَاءِ -كَحَالِ الْمُلُوكِ-، فَالْمُشْرِكُ لَمْ يَقْصِدْ الاسْتِهَانَةَ بِجَنَابِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَإِنَّمَا قَصَدَ تَعْظِيمَهُ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَعْبُدُ هَذِهِ الْوَسَائِطَ لِتُقَرِّبَنِي إِلَيْهِ وَتَدُلَّنِي وَتُدْخِلَنِي عَلَيْهِ، فَهُوَ الْمَقْصُودُ، وَهَذِهِ وَسَائِلُ وَشُفَعَاءُ»(٢).

وقال: «وَمِنْ هَؤُلَاءِ [يعني: من جعل مع الله إلهاً آخر] مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ مَعْبُودَهُ هُوَ الإِلَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ أَكْبَرُ الآلِهَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ إِلَهٌ مِنْ جُمْلَةِ الْآلِهَةِ، وَأَنَّهُ إِذَا خَصَّهُ بِعِبَادَتِهِ وَالتَّبَتُّلِ إِلَيْهِ وَالِانْقِطَاعِ إِلَيْهِ أَقْبَلَ عَلَيْهِ وَاعْتَنَى بِهِ...»(٣).

وأما المنافق فتختلف مقاصده -وليس منها التعبد-، ومنها:

١- إظهار الإسلام؛ ليأمن على نفسه من القتل والسبي، وعلى ماله وأهله.

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٦٨ - ٣٧٦).

(٢) الجواب الكافي ص(١٥٨ - ١٥٩).

(٣) المصدر نفسه ص(١٦١).

٢- التمكن -تحت ستار الإسلام- من هدم أركانه، والصد عن سبيل الله، وإبطال ما جاءت به الرسل، وبثِّ الشبه والضلال.

٣- كيد أهل الإسلام بالحيلة؛ لإضعافهم وإضعاف عقيدتهم ووحدتهم، وتسليط غيرهم عليهم، وإزالة دولتهم[١].

وهذا يقودنا إلى فرق آخر، وهو:

أن المشرك فاسد الديانة أصالة، ولا يكون مفسداً لغيره إلا إذا دعا إلى الشرك وحسنه.

وأما المنافق: فقصد الإفساد فيه متأصل، فهو فاسد في نفسه، قاصد إفساد غيره من أهل الدين الحق.

قال ابن القيم: «فلله كم من معقل للإسلام قد هدموه! وكم من حصن له قد قلعوا أساسه وخربوه! وكم من علم له قد طمسوه! وكم من لواء له مرفوع قد وضعوه! وكم ضربوا بمعاول الشبه في أصول غراسه ليقلعوها! وكم عموا عيون موارده بآرائهم ليدفنوها ويقطعوها!

فلا يزال الإسلام وأهله منهم في محنة وبلية، ولا يزال يطرقه من شبههم سرية بعد سرية...»[٢].

(١) انظر: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (٢/ ٧٥٥ - ٧٥٦).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٣٧٧).

❑ خامساً: الفرق بين الشرك والنفاق في جهة وقوع البشر فيهما:

الشرك أول تفرق واختلاف مذموم وقع في البشر، قال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾... الآية [البقرة: ٢١٣].

فالشرك أسبق وقوعـاً في بني آدم من النفاق.

وثمة فرق آخر، وهو:

أن الشرك لا ضابط في وقوعه، فهو قد يقع في أي زمان أو مكان -في هذه الدنيا- إلا ما استثناه النص، كالمدة التي كانت بين آدم ووقوع الشرك في ذريته، وكالسنين السبع بعد نزول عيسى آخر الزمان.

وأما النفاق فلا يقع -غالباً- إلا إذا كان المنافق يرى فيه تحقيق مقصد أو مصلحة، فعبد الله بن أبي -مثلاً- كان باقياً على الشرك مع أن النبي ﷺ وصحابته كانوا في المدينة، ولكن لما عزَّ الإسلام بوقعة بدر العظمى رأى المصلحة تتحقق له في إظهار الإسلام، فنافق.

وقس على ذلك: بولس، وعبد الله بن سبأ اليهوديين.

❑ سادساً: الفرق بين الشرك والنفاق في أحكام الدنيا:

المشرك:

- إما أنه مشرك أصالة؛ فيعامل معاملة أهل الشرك، من قتالهم، وإهدار دمائهم وأموالهم، وحرمة نكاحهم وإنكاحهم، وبطلان ميراثه من المسلم، وميراث المسلم منه...، وغير ذلك.

▪ وإما أنه مسلم في الأصل ثم صار مشركًا؛ فهذا يعامل معاملة المرتد ويأخذ أحكامه، من إقامة الحد عليه، وعدم تغسيله وتكفينه والصلاة عليه، ودفنه في مقابر المسلمين.

وأما المنافق: فهو وإن ظهرت منه علامات النفاق -وهو منافق في باطنه وحقيقة أمره- فإنه يعامل معاملة أهل الإسلام، وتثبت له أحكامهم، ويوكل أمر باطنه إلى الله تعالى، مع أخذ الحذر والحيطة منه.

❑ سابعاً: الفرق بين الشرك والنفاق في الحكم في الآخرة:

١ . يؤمر المشركون يوم القيامة أن يتبعوا ما كانوا يعبدونه في الدنيا، فتتبع كل أمة معبودها من دون الله، فيتساقطون في جهنم.

وأما المنافقون فيكونون مندسين في صفوف المؤمنين كما كانوا في الدنيا، حتى إذا كشف عن ساق سجد كل من كان يعبد الله مؤمنًا به، وتصير ظهور المنافقين فقرة واحدة كالصفيحة لا تنثني للسجود، فلا يستطيعون السجود فيفتضحون. قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [القلم: ٤٢].

روى الشيخان[١] عن أبي سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ: لِيَتَّبِعْ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلاَ يَبْقَى أَحَدٌ كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الأَصْنَامِ وَالأَنْصَابِ إِلاَّ يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّار». وعند البخاري:

---

(١) صحيح البخاري (١٣/ ٤٢٠ - ٤٢١) مع فتح الباري، صحيح مسلم (١/ ١٦٧ -

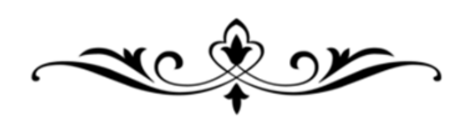
«يُنَادِي مُنَادٍ: لِيَذْهَبْ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، فَيَذْهَبُ أَصْحَابُ الصَّلِيبِ مَعَ صَلِيبِهِمْ، وَأَصْحَابُ الأَوْثَانِ مَعَ أَوْثَانِهِمْ، وَأَصْحَابُ كُلِّ آلِهَةٍ مَعَ آلِهَتِهِمْ». «حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ وَغُبَّرِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَيُدْعَى الْيَهُودُ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ ابْنَ اللهِ. فَيُقَالُ: كَذَبْتُمْ؛ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلاَ وَلَدٍ، فَمَاذَا تَبْغُونَ؟ قَالُوا: عَطِشْنَا يَا رَبَّنَا فَاسْقِنَا، فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ أَلا تَرِدُونَ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ. ثم ذكر نظير ذلك في النصارى مع المسيح، ثم قال: «حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا، قَالَ فَمَا تَنْتَظِرُونَ؟ تَتْبَعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، قَالُوا: يَا رَبَّنَا فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرَ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ، وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ لاَ نُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا -مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا-، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ لَيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ فَتَعْرِفُونَهُ بِهَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ، فَلاَ يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ للهِ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلاَّ أَذِنَ اللهُ لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلاَ يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءً وَرِيَاءً إِلّا جَعَلَ اللهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَى قَفَاهُ...» الحديث.

٢. المشرك لا يكون له نور يوم القيامة البتة، وأما المنافق فيعطى -مع المؤمنين- شيئاً من النور، ثم يسلبهم الله إياه. قال تعالى: ﴿يَوۡمَ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ قِيلَ ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ فَٱلۡتَمِسُواْ نُورٗا﴾... [الحديد: ١٣]، وقال سبحانه: ﴿يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ نُورُهُمۡ

يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَٱغْفِرْ لَنَآ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التحريم: ٨].

قال مجاهد[١] والضحاك والحسن البصري وغيرهم: «هذا يقوله المؤمنون حين يرون يوم القيامة نور المنافقين قد طفئ»[٢].

وروى مسلم من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا مرفوعًا: «وَيُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ -مُنَافِقٍ أَوْ مُؤْمِنٍ- نُورًا، ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُن، وَعَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ وَحَسَكٌ، تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يَطْفَأُ نُورُ الْمُنَافِقِينَ، ثُمَّ يَنْجُو الْمُؤْمِنُونَ...»[٣] الحديث.



---

(١) مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج، الإمام شيخ القراء والمفسرين، أكثر الرواية عن ابن عباس، وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه، وكان من أعلم الناس بالتفسير، توفي سنة (١٠٢هـ) أو بعدها. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٩ - ٤٥٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٣٩٣).

(٣) صحيح مسلم (١/ ١٧٨).

المطلب الثالث

الفرق بين الشرك والكبائر

❑ أولاً: العلاقة بين الشرك والكبائر:

بين (الشرك) و(الكبائر) عموم وخصوص:

• فكل شرك -سواء كان شركًا أكبر أم شركًا أصغر- فهو من كبائر الذنوب، بل أكبرها وأعظمها.

قال ابن القيم: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرْسَلَ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ كُتُبَهُ، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؛ لِيُعْرَفَ وَيُعْبَدَ وَيُوَحَّدَ، وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَالطَّاعَةُ كُلُّهَا لَهُ، وَالدَّعْوَةُ لَهُ...

فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْقَصْدَ بِالْخَلْقِ وَالْأَمْرِ: أَنْ يُعْرَفَ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَيُعْبَدَ وَحْدَهُ لَا يُشْرَكَ بِهِ، وَأَنْ يَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ، وَهُوَ الْعَدْلُ الَّذِي قَامَتْ بِهِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ....

وَمِنْ أَعْظَمِ الْقِسْطِ التَّوْحِيدُ، وَهُوَ رَأْسُ الْعَدْلِ وَقِوَامُهُ، وَإِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ، فَالشِّرْكُ أَظْلَمُ الظُّلْمِ، وَالتَّوْحِيدُ أَعْدَلُ الْعَدْلِ، فَمَا كَانَ أَشَدَّ مُنَافَاةً لِهَذَا الْمَقْصُودِ فَهُوَ أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ....

فَلَمَّا كَانَ الشِّرْكُ بِاللهِ مُنَافِيًا بِالذَّاتِ لِهَذَا الْمَقْصُودِ كَانَ أَكْبَرَ الْكَبَائِرِ عَلَى الإِطْلَاقِ»[١].

---

(١) الجواب لكافي ص(١٥٨).

وقال: «فَلَمَّا كَانَ الشِّرْكُ أَكْبَرَ شَيْءٍ مُنَافَاةً لِلأَمْرِ الَّذِي خَلَقَ اللهُ لَهُ الْخَلْقَ، وَأَمَرَ لأَجْلِهِ بِالأَمْرِ؛ كَانَ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ عِنْدَ اللهِ»[1].

• وليس كل كبيرة من كبائر الذنوب شركًا، بل منها ما هو شرك، ومنها ما هو دون ذلك.

ودليل هذه العلاقة بين الشرك والكبائر: حديث: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر»، فذكر الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وقول الزور.

فنص الحديث على أن الشرك من الكبائر، وعلى أن من الكبائر ما ليس بشرك.

فظهر بهذا أن كل شرك كبيرة، وليس كل كبيرة شركًا.

❑ ثانياً: الفرق بين الشرك والكبائر في متعلقهما:

متعلق الشرك وبابه الذي يقع فيه: هو وحدانية الله تبارك وتعالى، وذلك أن الشرك ضد التوحيد.

قال ابن القيم: «حقيقة الشرك: هو التشبه بالخالق والتشبيه للمخلوق به...، فالمشرك مشبِّه للمخلوق بالخالق في خصائص الإلهية»[2].

وقال الشيخ حافظ الحكمي: «فصل في باب ضد التوحيد، وهو

---

(١) المصدر السابق ص(١٧٦).

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ص(١٦٧).

الشرك»[١].

وأما الكبائر: فقد تتعلق بالوحدانية -كالشرك والسحر-، وقد تتعلق بحقوق الخلق -كالسرقة والقذف-، وقد تتعلق بحقوق النفس -كشرب الخمر والتولي يوم الزحف-.

وفي الحديث: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلاَتِ»[٢].

وقريب من هذا:

ما نص عليه الشاطبي[٣] من أن الكبائر منحصرة في الإخلال بالضروريات الخمس المعتبرة في كل ملة، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال[٤].

فكبيرة الشرك: تخل بالدين. وبقية الكبائر: تخل بالدين وبالضروريات الأربع الباقية.

---

(١) معارج القبول (٢/ ٤٥٩).

(٢) صحيح البخاري (٥/ ٣٩٣) مع فتح الباري، صحيح مسلم (١/ ٩٢).

(٣) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ، كان من أئمة المالكية، توفي سنة (٧٩٠هـ). انظر: الأعلام (١/ ٧٥).

(٤) انظر: الاعتصام (٢/ ٣٧٤ - ٣٧٥).

فأعظم جريمة يعتدى بها على الدين: الشرك بالله. وأما بقية الكبائر: فمنها ما يعتدى بها على الدين، ومنها ما يعتدى بها على الشريعة، كترك الصلاة، وقضاة السوء، وترك الجمعة بغير عذر، وعلى الأشخاص، كعقوق الوالدين، وقطع الرحم، والزنا، وعلى الأموال، كالقمار، وإسبال الإزار.

◻ ثالثاً: الفرق بين الشرك والكبائر في حبوط العمل والإيمان:

المشرك: إما أن يكون شركه أصلياً، كعُبّاد الشمس والكواكب والأصنام، وإما أن يكون شركه طارئاً، كالمسلم الذي وقع في الشرك، والكبائر: صاحبها -في الأصل- مسلم موحد.

وعلى هذا؛ فإن الشرك محبط للعمل والإيمان، مفسد لهما، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥]، فالمشرك إن كان مشركاً أصلياً لم يقبل الله منه أي عمل صالح، بل يكافئه عليه في الدنيا، ثم إذا جاء يوم القيامة لم يجد له عملاً صالحاً[١]، وأما إن كان العبد مسلماً ثم أشرك بالله: فإن الشرك يحبِط إيمانه وينقضه، ويحبِط عمله السالف كله، فلا تبقى له أي حسنة فعلها وقت إسلامه، كما دلت على ذلك الآية الكريمة، ويكون بذلك قد رفع عن نفسه العصمة، فهو حلال الدم والمال.

وأما الكبائر -غير الشرك- فلا تحبط العمل، ويبقى صاحبها مؤمناً،

---

(١) انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٢٤٦ - ٢٤٨).

لكن ناقص الإيمان، ويختل كمال إيمانه الواجب[١]، ويكون معصوم الدم والمال، إلا إذا كانت كبيرته تستلزم عقوبة بدنية كالحد-، أو مالية كالتعزير بأخذ المال.

قال الصنعاني: «ثم إن المعاصي -بعد ذلك- منقسمة؛ منها:

- ما اقتضت الحكمة أن يحبط الإيمان وغيره، وهو الشرك، ولذا لا يغفر بالتفضل أيضًا.

- ومنها ما لا يحبط نفس الإيمان، ويغفر بالتفضل، ويكثر فعله وموجبه في كل حال أو في غالب الأحوال؛ كالقتل وسائر السبع والتسع وغيرها[٢].

❑ رابعاً: الفرق بين الشرك والكبائر فيما يكفّرهما:

الشرك أعظم الذنوب والكبائر؛ لذا فإن الله لا يغفره إلا بالتوبة، فمن مات مشركًا بالله لم يغفر الله له شركه لا في الدنيا ولا في الآخرة.

وأما الكبائر -غير الشرك- فلها مكفرات عديدة، منها: إقامة الحد -إن كانت الكبيرة تستوجبه-، والتوبة والاستغفار، والحسنات الماحية، والمصائب المكفرة، وفتنة القبر، وأهوال يوم القيامة، وشفاعة النبي ﷺ[٣].

دليل ذلك:

---

(١) انظر: التعريفات الاعتقادية ص(٢٨١ - ٢٨٢).

(٢) إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة ص(٤٩٧ - ٤٩٨).

(٣) انظر: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (٢/ ١١٦٨ - ١١٧٢).

قولـــــه تعـــــالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ [النساء: ٤٨].

وقوله ﷺ: «الظلم ثلاثة: فظلم لا يتركه الله، وظلم يغفر، وظلم لا يغفر، فأما الظلم الذي لا يغفر: فالشرك لا يغفره الله، وأما الظلم الذي يغفر: فظلم العبد فيما بينه وبين ربه، وأما الذي لا يترك: فقص الله بعضهم من بعض»(١).

ويدخل ضمن هذا:

أن الشرك إن مات صاحبه عليه لم يغفره الله له.

وأما الكبائر -غير الشرك- فمرتكبوها تحت مشيئة الله، كما دلت على ذلك الآية الكريمة الآنف ذكرها.

❑ خامسا: الفرق بين الشرك والكبائر في العصمة منهما:

الشرك: عصم الله منه صحابة رسول الله ﷺ المبشرين بالجنة.

وأما الكبائر: فهم غير معصومين من ارتكابها.

قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأهل بدر الذين جعل الله على أيديهم هذا النصر المبين، والفرقان الذي هاب العرب به رسول الله ﷺ وأصحابه، وكان لهم منزلة عظيمة بعد هذا النصر؛ اطلع الله عليهم وقال: «اعملوا ما

---

(١) أخرجه الطيالسي (٢/ ٦٠ - ٦١)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٠٩)، وحسنه الألباني في الصحيحة، رقم (١٩٢٧) (٤/ ٥٦٠ - ٥٦١).

شئتم، فقد غفرت لكم»[١]...

وفيه بشارة بأنهم لن يموتوا على الكفر؛ لأنهم مغفور لهم، وهذا يقتضي أحد أمرين:

- إما أنهم لا يمكن أن يكفروا بعد ذلك.
- وإما أنهم إن قدر أن أحدهم كفر؛ فسيوفق للتوبة والرجوع إلى الإسلام.

وأيا كان؛ ففيه بشارة عظيمة لهم، ولم نعلم أن أحداً منهم كفر بعد ذلك»[٢].

وقال شيخ الإسلام: «وهم [يعني: الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة] مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم من كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب بالجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر»[٣].

❑ سادسا: الفرق بين الشرك والكبائر في دخول أصحابهما الجنةَ أو النار:

المشرك: محرم عليه دخول الجنة، ومأواه نار جهنم خالداً مخلداً فيها

---

(١) متفق عليه؛ صحيح البخاري (٦/ ١٤٣) مع فتح الباري، صحيح مسلم (٤/ ١٩٤١ - ١٩٤٢).

(٢) شرح العقيدة الواسطية (٢/ ٢٥٩ - ٢٦٠).

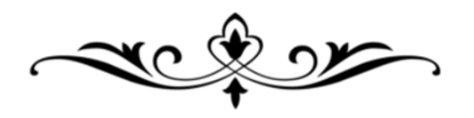
(٣) العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى - (٣/ ١٥٥).

أبداً.

قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ﴾ [المائدة: ٧٢].

ومرتكب الكبيرة: قد يعفو الله عنه فلا يدخل النار، وإن دخلها لم يخلد فيها، بل يطهر فيها من ذنوبه ثم يخرج منها إلى الجنة.

قال ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: (لا إِلَهَ إِلّا اللهُ) وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: (لا إِلَهَ إِلّا اللهُ) وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: (لا إِلَهَ إِلّا اللهُ) وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ». متفق عليه من حديث أنس بن مالك(١).



(١) صحيح البخاري (١/ ١٠٣) مع فتح الباري، صحيح مسلم (١/ ١٨٢).

المطلب الرابع
الفرق بين الكفر والنفاق

❑ أولاً: العلاقة بين الكفر والنفاق:

النفاق: نوع من أنواع الكفر؛ ولذا: فكل نفاق كفر.

والكفر يشمل النفاق وغيره؛ ولذا: فليس كل كفر نفاقـاً.

يبين ذلك ما قرره أهل العلم وبينوه مـن أن الكفـر لـه أنـواع، وذكـروا مـن تلك الأنواع: كفر النفاق، فالنفاق -إذاً- نوع من أنواع الكفر.

قال ابن أبي العز[1]: «... ويقرب من هـذا المعنـى: الكفـر والنفـاق، فـإن الكفـر أعـم، فـإذا ذكـر الكفـر شـمل النفـاق، وإن ذكـرا معـا كـان لكـل منهمـا معنى»[2].

قال: «ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله وفي كلام النـاس كثيـرة -أعنـي في الإفراد والاقتران-، منها: لفظ الكفر والنفاق، فالكفر إذا ذكر مفرداً في وعيـد الآخـرة دخـل فيـه المنـافقون، كقولـه تعـالى: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]. ونظـائره كثيـرة، وإذا قـرن بينهمـا

---

(١) علي بن علي بن محمد بن أبى العز الحنفي، ولد سنة (٧٣١هـ)، كان قاضيـاً بدمشـق ثـم بالديار المصرية ثم بدمشق، توفي سنة (٧٩٢هـ). انظر: الـدرر الكامنـة في أعيـان المائـة الثامنة (٤/ ١٠٣).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص(٣٦٩).

كان الكافر من أظهر كفره، والمنافق من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه»[١].

وقال الكفوي: «الكافر: اسم لمن لا إيمان له، فإن أظهر الإيمان فهو المنافق»[٢].

وقد ذكر الله سبحانه في أول سورة البقرة ثلاثة أصناف:

- المؤمنين الخلص، الذين أخلصوا دينهم لله، وواطأت فيه قلوبهم ألسنتهم وجوارحهم.
- الكفار الخلص، الذين محضوا الكفر ظاهراً وباطنًا، قلوبًا وألسنة.
- المنافقون، الذين وافقوا في الظاهر الطائفة الأولى فآمنوا بأفواههم، ووافقوا في الباطن الطائفة الثانية؛ إذ لم تؤمن قلوبهم[٣].

وذكر المنافقين على أنهم قسم ثالث لا يعني أنهم مغايرون لأهل الكفر؛ بل هم -في الحقيقة- منهم.

قال الألوسي: «لأن اختصاصهم [يعني: المنافقين] بخلط الخداع والاستهزاء مع الكفر لا ينافي دخولهم تحت الكفرة المصرين، وبهذا الاعتبار صاروا قسمًا ثالثًا، فالقسمة ثنائية بحسب الحقيقة، ثلاثية بالاعتبار»[٤].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص(٣٩٢).

(٢) الكليات ص(٧٦٥).

(٣) انظر: تفسير النسفي (١/ ١٦)، تفسير البيضاوي (١/ ١٥٦ - ١٥٧)، فتح القدير (١/ ٤٠).

(٤) روح المعاني (١/ ١٤٤).

ثانياً: الفرق بين الكفر والنفاق في الظهور والخفاء:

الكفر المحض: صاحبه قد محض الكفر ظاهراً وباطنـًا، بقلبه ولسانه وجوارحه، فهو ظاهر العين، معروف المعتقد.

والنفاق صاحبه قد أبطن الكفر وستره وأضمره، وأظهر الإيمان وأعلنه وأشهره، فهو مختف خلف ستار الحق، مندسّ بين صفوف أهل الإيمان والصدق.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «في حديث النبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في ذكر المنافقين وما في التنزيل من ذكرهم ومن ذكر الكفار؛ فيقال: إنما سمي المنافق منافقا لأنه نافق كاليربوع...، فيقال: هكذا يفعل المنافق، يدخل في الإسلام ثم يخرج منه من غير الوجه الذي دخل فيه. وأما الكافر: فيقال -والله أعلم-: إنما سمي كافراً؛ لأنه متكفر به كالمتكفر بالسلاح، وهو الذي قد ألبسه السلاح حتى غطى كل شيء منه، وكذلك غطى الكفر قلب الكافر»[(١)].

وقال ابن كثير: «لما كان أمرهم [يعني: المنافقين] يشتبه على كثير من الناس أطنب في ذكرهم بصفات متعددة، كل منها نفاق، كما أنزل سورة (براءة) فيهم، وسورة (المنافقين) فيهم، وذكرهم في سورة (النور) وغيرها من السور؛ تعريفـًا لأحوالهم لتجتنب، ويجتنب من تلبس بها أيضًا...». إلى

---

(١) غريب الحديث (٣/ ١٣).

أن قال: «ولهذا نبَّه الله، سبحانه على صفات المنافقين؛ لئلا يغترّ بظاهر أمرهم المؤمنون، فيقع بذلك فساد عريض من عدم الاحتراز منهم، ومن اعتقاد إيمانهم، وهم كفار في نفس الأمر، وهذا من المحذورات الكبار، أن يظن بأهل الفجور خَيْر»(١).

❐ ثالثاً: الفرق بين الكفر والنفاق في عظم الإثم والجرم والعقوبة:

لا شك أن الكفر -بجميع أنواعه وأقسامه المخرجة عن الملة- إثمه عظيم، لكن المنافقين هم أخبث أهل الكفر، وشرهم، وأبغضهم إلى الله، وأعظمهم جرماً وعقوبة(٢).

قال سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٤٥].

«يخبر تعالى عن مآل المنافقين أنهم في أسفل الدركات من العذاب، وأشر الحالات من العقاب.

فهم تحت سائر الكفار؛ لأنهم شاركوهم بالكفر بالله ومعاداة رسله، وزادوا عليهم المكر والخديعة والتمكن من كثير من أنواع العداوة للمؤمنين، على وجه لا يشعر به ولا يحس. ورتبوا على ذلك جريان أحكام الإسلام عليهم، واستحقاق ما لا يستحقونه.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٤٨).

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص(٨١٩)، روح المعاني (١/ ١٤٣).

فبذلك ونحوه استحقوا أشد العذاب»[١].

❑ رابعاً: الفرق بين الكفر والنفاق في شدة الضرر على الإسلام وأهله:

لما كان الكافر ظاهر الكفر، معلن العداوة، معلوم السريرة؛ فأهل الإسلام له بالمرصاد، يحاربونه، ويكشفون كفره وعداوته، ويحذرون منه، فلا تنفق عندهم أقواله، ولا تروج عليهم أكاذيبه، ولا يأمنون تخطيطه وتدبيره.

أما المنافق فلبس لباس الإيمان تمويهاً وخداعاً، وتقرب إلى أهل الإسلام بما يحبونه ويعظمونه من الأعمال، فهم إليه مائلون، ولأقواله وأفعاله مطمئنون، فيتمكن من إفسادهم أكثر مما يستطيعه الكافرون الخلص، ويتوصل إلى الإضرار بهم من حيث يأمنون، فالمنافقون أشد خطراً، وأعظم ضرراً على الإسلام وأهله، من الكفرة الظاهرين.

قال ابن القيم: «وقد هتك الله سبحانه أستار المنافقين، وكشف أسرارهم في القرآن وجلى لعباده أمورهم...؛ لكثرتهم وعموم الابتلاء بهم، وشدة فتنتهم على الإسلام وأهله، فإن بلية الإسلام بهم شديدة جداً؛ لأنهم منسوبون إليه وإلى نصرته وموالاته، وهم أعداؤه في الحقيقة يخرجون عداوته في كل قالب يظن الجاهل أنه علم وإصلاح وهو غاية الجهل والإفساد....

---

(١) تيسير الكريم الرحمن – ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي – (٢/ ٢٠٤).

من علقت مخالب شكوكهم بأديم إيمانه مزقته كل تمزيق، ومن تعلق شرر فتنتهم بقلبه ألقاه في عذاب الحريق، ومن دخلت شبهات تلبيسهم في مسامعه حال بين قلبه وبين التصديق، ففسادهم في الأرض كثير، وأكثر الناس عنه غافلون....

أوامرهم التي يأمرون بها أتباعهم متضمنة لفساد البلاد والعباد، ونواهيهم عما فيه صلاحهم في المعاش والمعاد...» إلى آخر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١].

❑ خامساً: الفرق بين الكفر والنفاق في أحكام الدنيا والآخرة:

الفرق بين الكفر والنفاق في أحكام الدنيا وبعض أحكام الآخرة: هو الفرق نفسه بين الشرك والنفاق في ذلك، فيرجع إليه.

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٧٧ - ٣٨٩).

المطلب الخامس

الفرق بين الكفر والكبائر

لما كان الكفر صنو الشرك في التحريم، وعظم الذنب، والقدح في الديانة، وأحكام الدنيا والآخرة؛ فإن الفرق بين الكفر والكبائر -يتفق إلى حد كبير- مع الفرق بين الشرك والكبائر.

ولما كانت الفروق بين الشرك والكبائر قد سبق ذكرها تفصيلاً في المطلب الثالث؛ فإنني سأقتصر هنا على سرد الفروق، ومن أراد التفصيل فليرجع -مشكوراً- إلى المطلب المذكور.

والفروق بين الكفر والكبائر هي:

١ . بين الكفر والكبائر عموم وخصوص:

- فكل كفر -سواء كان أكبر أم أصغر- فهو من كبائر الذنوب، بل أكبرها وأعظمها.

- وليس كل كبيرة كفراً، بل منها ما هو كفر، ومنها ما هو دون ذلك.

٢ . الكفر الأكبر محبط للعمل مفسد له، والكبائر لا تحبط العمل.

٣ . الكفر الأكبر ناقض للإيمان مُذهب لأصله، والكبيرة تنقض الإيمان، وتخل بكماله الواجب.

٤ . الكفر الأكبر يرفع عصمة الدم والمال، والكبيرة صاحبها باق على

عصمة الدم والمال والعرض، إلا إن كانت الكبيرة مما يستوجب حداً أو تعزيزاً.

٥. الكفر الأكبر إما كفر أصلي أو ردة، والكبيرة صاحبها مسلم موحد.

٦. الكفر الأكبر لا يغفر ولا يكفر إلا بالتوبة، والكبيرة تكفر بالتوبة والحد ومصائب الدنيا، وغير ذلك. وصاحبها تحت مشيئة الله يوم القيامة؛ إن شاء عفا عنه برحمته وعفوه، وإن شاء عذبه بعدله.

٧. الكفر الأكبر عصم منه الصحابة المبشرون بالجنة، فلم ينقل عن أحد منهم البتة أنه ارتد عن الإسلام. والكبيرة لم يعصموا منها في الجملة.

٨. الكفر الأكبر يحرم صاحبه على الجنة، ويؤبده في نار جهنم، والكبيرة إن دخل صاحبها النار تطهيراً له أخرج منها إلى جنة الخلد.



المطلب السادس

الفرق بين النفاق والكبائر

لما كان النفاق نوعــًا من أنواع الكفر، لكنه كفر في البـاطن؛ فإن الفـروق بينه وبين الكبائر تشترك -في معظمها- مع الفروق بين الكفر والكبائر.

والفروق بين النفاق والكبائر جعلتها تحت العناوين الآتية:

❑ أولاً: العلاقة بين النفاق والكبائر:

كـل نفـاق -سـواء كـان أصـغر أم أكـبر- مـن كبـائر الـذنوب وأعظمهـا، وليست كل كبيرة نفاقـًا.

بيانه: أن النفاق في نفسه وشعبه وخصاله وأعمالـه كلهـا مـن كبـائر الإثـم. وأما الكبائر: فمنها ما وصف بأنه نفاق أو مـن شـعبه وخصـاله، ومنهـا مـا لـم يوصف بذلك، كعقوق الوالدين، والسرقة، والقذف ونحوها.

ولذا: فكل نفاق كبيرة، وليس كل كبيرة نفاقـًا.

❑ ثانياً: الفرق بين النفاق والكبائر في حبوط العمل والإيمان:

النفاق الاعتقادي محبط للعمل كله، ناقض للإيمان مذهب لأصله.

والكبائر لا تحبط العمل، ولكن تنقص الإيمان، وتخل بكماله الواجب.

❑ ثالثاً: الفرق بين النفاق والكبائر في وجوب الحد:

النفاق أمر بـاطن في القلـب، لا يطلـع عليـه إلا الله، وصـاحبه معـدود مـن

المسلمين، ولذا فالنفاق -من حيث هو أمر باطن- لا حد فيه؛ لأنه لا يعلم، والكبيرة فعل ظاهر وآخر باطن والظاهر منه ما يوجب الحد -كالسرقة والزنا-.

❑ رابعاً: الفرق بين النفاق والكبائر باعتبار الباطن:

مع اتفاق المنافق ومرتكب الكبيرة في أحكام الظاهر؛ فهما جميعًا معدودان في صفوف أهل الإسلام، إلا أن المنافق فاسد الطوية، خبيث السريرة، كافر في باطنه وأصله وحقيقته. ومرتكب الكبيرة مسلم الباطن موحد.

❑ خامساً: الفرق بين النفاق والكبائر في التكفير والمغفرة:

النفاق لا يغفر ولا يكفر إلا بالتوبة، والدخول في الإسلام ظاهراً وباطنًا، والكبيرة لها مكفرات عديدة في الدنيا والبرزخ والقيامة، وصاحبها تحت المشيئة.

❑ سادساً: الفرق بين النفاق والكبائر في الآخرة:

١- يؤمر كل من كان يظهر عبادة الله بالسجود يوم القيامة؛ فالمنافق يصير ظهره كالصفيحة فلا ينثني للسجود ولا يستطيعه، وكلما أراد السجود خر على قفاه، بهذا ثبت الحديث، ومقتضاه -بصيغة العموم-: أن من عداهم من المسلمين -ومنهم أصحاب الكبائر- يستطيعون السجود.

٢- يعطى كل من كان يعبد الله في الدنيا من بر وفاجر نورا يوم القيامة:

فالمنافق يسلب الله منه نوره فيطفأ. والمؤمنون -ويدخل في عمومهم: أصحاب الكبائر- يبقى لهم النور الذي أعطوه بقدر إيمانهم.

٣- النفاق: صاحبه حرمت عليه الجنة، واستحق الخلود في نار جهنم، بل هو في الدرك الأسفل منها. والكبيرة: مرتكبها إن نفذ فيه الوعيد وأدخل النار فإنما يدخلها تطهيراً من ذنوبه، ثم يكون مآله الجنة خالداً مخلداً فيها أبداً.

الخاتمة

أحمد الله وأشكره على أن وفقني للكتابة في موضوع هذا البحث، الذي هو امتداد لما كان عليه علماء الأمة الإسلامية من العناية بالألفاظ الشرعية معرفةً وفقهًا وتحريراً وبيانًا، وقد استخلصت منه عدداً من الفوائد التي هي نتائجه وخلاصته، فأعرضها هنا في خاتمته:

١- لأهل العلم في الفرق بين حقيقة الشرك والكفر قولان -مع اتفاق الفريقين على أن الشرك قد يطلق ويراد به ما يشمل الشرك والكفر، وأن الكفر قد يطلق ويراد به ما يشمل الكفر والشرك-، فأولهما: أن بينهما فرقًا من حيث العموم والخصوص من وجه، فكل مشرك كافر، وليس كل كافرٍ مشركًا، وثانيهما: أنه ليس بينهما فرق، فكل شركٍ كفر، وكل كفرٍ شرك.

٢- الشرك يرجع إلى ما يختص بالله وحسب، وأما الكفر فإنه يشمل ذلك وغيره.

٣- تنحصر أعمال الشرك في التسوية بين الله وخلقه فيما هو من خصائص الله، وأما أعمال الكفر فلا تنحصر في ذلك، بل تشمل ذلك وغيره كإنكار البعث.

٤- اسم (الشرك) يستحقه من جعل مع الله إلهًا آخر -على سبيل الاستقلال أو الواسطة-، واسم (الكفر) يستحقه كل من خرج عن دين الإسلام.

٥- لأهل العلم في مسألة (هل الشرك أعظم أنواع الكفر ذنبـًا وجرمـًا، أو أن ثمة من أنواع الكفر ما هو أعظم من الشرك؟) قولان؛ أولهما: أن الشرك أعظم أنواع الكفر، وثانيهما: أن تعطيل الخالق سبحانه ونفْيَه أعظم من الشرك.

٦- يلتقي الشرك والنفاق: فيمن كان يظهر الإسلام وهو في باطنه يضمر الشرك ويعبد مع الله غيره، وينفرد الشرك: فيمن يعبد مع الله غيره ويظهر ذلك ولا يضمره، وينفرد النفاق: فيمن كان يظهر الإسلام وهو في باطنه يضمر الإلحاد أو بغض الدين أو غير ذلك دون أن يكون واقعـًا في الشرك.

٧- النفاق: نوع من أنواع الكفر؛ ولذا: فكل نفاق كفر، والكفر يشمل النفاق وغيره؛ ولذا: فليس كل كفر نفاقـًا.

٨- حقيقة الشرك: صرف شيء من خصائص الله -في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته- لغيره من المخلوقين، وتشبيه المخلوق بالخالق وتسويته به فيما هو من خصائص الله سبحانه، وأما النفاق: فحقيقته مجرد كون الظاهر مخالفـًا للباطن، فالظاهر على الإسلام، والباطن على خلاف ذلك.

٩- المشرك والكافر: مَحَضَا الكفرَ ظاهراً وباطنـًا، وأما المنافق: فقد أبطن الشرك أو الكفر وسَتَره وأضمره، وأظهر الإيمان وأعلنه وأشهره.

١٠- المشرك: يَقْصِد من شِرْكه التدين والتعبد والتقرب، بل قد يكون مقصده هو تعظيم جناب الرب سبحانه، وأما المنافق فتختلف مقاصده، وليس منها التعبد.

١١- الشرك أول تفرق واختلاف مذموم وقع في البشر، فالشرك أسبق وقوعـًا في بني آدم من النفاق.

١٢- الكفر -بجميع أنواعه وأقسامه المخرجة عن الملة- إِثْمُه عظيم، لكن المنافقين هم أخبث أهل الكفر، وشرهم، وأبغضهم إلى الله، وأعظمهم جرما وعقوبة.

١٣- المشرك والكافر ظاهران لأهل الإسلام، فهم على حذَر منهما ومن أعمالهما ودسائسهما، وأما المنافق فيلبس لباس الإيمان؛ تمويهـًا وخداعـًا، فضرره على أهل الإسلام أشدّ من ضرر المشرك والكافر.

١٤- المشرك والكافر يُعامَلان -في الدنيا- معاملة أهل الشرك والكفر وفق ما شرعه الله وبيّنه من الأحكام المتعلقة بذلك بشروطها وضوابطها، والمنافق ومرتكب الكبيرة سواء في أحكام الظاهر في الدنيا؛ إلا أن المنافق خبيث السريرة، كافر في باطنه وأصله وحقيقته، ومرتكب الكبيرة مسلم الباطن موحد.

١٥- أهل الشرك والكفر يؤمرون يوم القيامة باتباع ما كانوا يعبدونه في الدنيا، فتتبع كل أمة معبودها من دون الله فيتساقطون في جهنم، وأما المنافقون فيكونون مندسين في صفوف المؤمنين كما كانوا في الدنيا، حتى إذا كُشِف عن ساقٍ سجد كل من كان يعبد الله مؤمنا به، وتصير ظهور المنافقين فقرة واحدة كالصفيحة لا تنثني للسجود، فلا يستطيعون السجود فيفتضحون.

١٦- المشرك والكافر لا يكون له نور يوم القيامة البتة، وأما المنافق فيعطى -مع المؤمنين- شيئًا من النور، ثم يسلبهم الله إياه.

١٧- بين (الشرك والكفر) و(الكبائر) عموم وخصوص؛ فكل شرك وكفر ونفاق فهو من كبائر الذنوب، وليست كل كبيرة من كبائر الذنوب شركا وكفراً ونفاقًا.

١٨- متعلق الشرك وبابه الذي يقع فيه: هو وحدانية الله -تبارك وتعالى-، وأما الكبائر: فتتعلق بالوحدانية وحقوق الخلق وحقوق النفس.

١٩- الشرك والكفر والنفاق الأكبر محبطة للعمل والإيمان مفسدة لهما، وأما الكبائر -غير الشرك والكفر والنفاق الأكبر- فلا تحبط العمل، ويبقى صاحبها مؤمنًا ناقص الإيمان.

٢٠- الشرك والكفر والنفاق الأكبر لا يكفرها الله إلا بالتوبة، ومحرَّم على أصحابها دخول الجنة ومأواهم نار جهنم خالدين مخلدين فيها أبداً، وأما الكبائر -غير الشرك والكفر والنفاق الأكبر- فلها مكفرات عديدة، وصاحبها قد يعفو الله عنه فلا يدخل النار، وإن دخلها لم يخلد فيها، بل يطهر فيها من ذنوبه ثم يخرج منها إلى الجنة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فهرس المصادر والمراجع

١. أحكام أهل الذمة- محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن قيم الجوزية- دار الكتب العلمية، بيروت- ط:٢ -١٣٩٣/ ١٩٧٣.

٢. الإحكام- علي بن أحمد بن حزم الأندلسي - دار الحديث، القاهرة- ط:١- ١٤٠٤.

٣. إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام- ابن دقيق العيد- مطبعة السنة المحمدية- بدون طبعة- بدون تاريخ.

٤. الاستقامة- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - تحقيق: د. محمد رشاد سالم - جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض- ط:١- ١٤٠٣.

٥. الإصابة في تمييز الصحابة- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- تحقيق: علي محمد البجاوي- دار الجيل، بيروت- الطبعة: الأولى- ١٤١٢/ ١٩٩٢.

٦. الاعتصام- إبراهيم بن موسى الشاطبي – تحقيق: سليم بن عيد الهلالي – دار ابن عفان، الجيزة- ط:١- ١٤٢١هـ.

٧. الأعلام – خير الدين الزركلي- دار العلم للملايين، بيروت – الطبعة: الحادية عشرة – ١٩٩٥م.

٨. أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة- حافظ بن أحمد الحكمي- تخريج وتعليق: مصطفى أبو النصر الشلبي- مكتبة السوادي، جدة- ط:٢- ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٩. إعلام الموقعين- محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن قيم

الجوزية- دار الكتب العلمية، بيروت- ط:٢- ١٣٩٣/ ١٩٧٣.

١٠. إكمال المعلم شرح صحيح مسلم- القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي- تحقيق: يحيى إسماعيل- دار الوفاء- الطبعة: الأولى- ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١١. أنوار البروق في أنواء الفروق- أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي- تحقيق: خليل المنصور- دار الكتب العلمية، بيروت- الطبعة: الأولى- ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٢. أنيس الفقهاء- قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي- دار الوفاء، جدة- ط:١- ١٤٠٦.

١٣. إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة- محمد بن إسماعيل الصنعاني- تحقيق: محمد صبحي حلاق- دار ابن حزم، بيروت- الطبعة: الأولى- ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٤. البداية والنهاية - إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء - مكتبة المعارف، بيروت.

١٥. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع- محمد بن علي الشوكاني- تحقيق: محمد حسن حلاق- دار ابن كثير، دمشق- الطبعة: الأولى- ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٦. بعض أنواع الشرك الأصغر- عواد بن عبدالله المعتق- مكتبة الرشد، الرياض- الطبعة: الأولى- ١٤٢٠هـ.

١٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة

العصرية، صيدا.
١٨. تأويل مختلف الحديث - عبدالله بن مسلم بن قتيبة - تحقيق: محمد زهري النجار- دار الجيل، بيروت - ١٣٩٣/ ١٩٧٢.
١٩. تحرير ألفاظ التنبيه- يحيى بن شرف بن مري النووي- تحقيق: عبدالغني الدقر- دار القلم - دمشق- ١٤٠٨.
٢٠. تحفة الأحوذي- محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري- دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١. تسهيل العقيدة الإسلامية- أ.د. عبد الله بن عبدالعزيز الجبرين- دار الصميعي، الرياض- الطبعة: الأولى- ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٢٢. التعريفات الاعتقادية- سعد بن محمد بن علي آل عبداللطيف- دار الوطن، الرياض- ط:١- ١٤٢٢/ ٢٠٠٢.
٢٣. التعريفات- علي بن محمد بن علي الجرجاني - تحقيق: إبراهيم الأبياري - دار الكتاب العربي، بيروت - ط: ١- ١٤٠٥.
٢٤. تعظيم قدر الصلاة- محمد بن نصر بن المروزي- تحقيق: د. عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي- مكتبة الدار، المدينة المنورة- الطبعة: الأولى- ١٤٠٦هـ.
٢٥. تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)- البيضاوي- تحقيق: عبدالقادر حسونة - دار الفكر، بيروت - ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٢٦. تفسير القرآن العظيم - إسماعيل بن عمر بن كثير - دار الفكر، بيروت - ١٤٠١.
٢٧. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)- عبدالله بن أحمد

النسفي – تحقيق: يوسف بديوي – دار الكلم الطيب، بيروت – الطبعة: الأولى – ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨.

٢٨. تهذيب الآثار – محمد بن جرير الطبري – تحقيق: د. ناصر سعد الرشيد؛ عبدالقيوم عبد رب النبي – مطابع الصفا، مكة المكرمة – ١٤٠٢هـ.

٢٩. تهذيب التهذيب- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- باعتناء: إبراهيم الزيبق؛ عادل مرشد- مؤسسة الرسالة، بيروت- الطبعة: الأولى- ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٠. التوقيف على مهمات التعاريف - محمد عبد الرؤوف المناوي - تحقيق: د. محمد رضوان الداية - دار الفكر المعاصر؛ دار الفكر، بيروت، دمشق – الطبعة:ا لأولى – ١٤١٠.

٣١. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي) - عبدالرحمن بن ناصر السعدي – مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة - الطبعة: الثانية – ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣٢. جامع البيان في تأويل آي القرآن - محمد بن جرير الطبري - دار الفكر، بيروت – ١٤٠٥.

٣٣. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم - عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي - دار المعرفة، بيروت - الطبعة: الأولى – ١٤٠٨هـ.

٣٤. الجامع لأحكام القرآن - محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي - تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني - دار الشعب، القاهرة - الطبعة:الثانية – ١٣٧٢.

٣٥. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء) – محمد بن أبي بكر أيوب ابن القيم الزرعي – دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦. حاشية ثلاثة الأصول- عبدالرحمن بن محمد بن قاسم- ط:٥- ١٩٨٧/١٤٠٧.

٣٧. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء – أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني – دار الكتاب العربي، بيروت – الطبعة: الرابعة – ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٨. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر- المحبي- دار صادر، بيروت.

٣٩. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- تحقيق/ مراقبة: محمد عبدالمعيد- مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد- الطبعة: الثانية- ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢

٤٠. دليل الطالب على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل- مرعي بن يوسف الحنبلي- المكتب الإسلامي- ١٣٨٩.

٤١. الرد على المنطقيين- شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني- دار المعرفة، بيروت.

٤٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني – محمود الألوسي أبو الفضل – دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٣. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي- محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري الهروي- تحقيق: د. محمد جبر الألفي- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت- ط:١- ١٣٩٩.

٤٤. سلسلة الأحاديث الصحيحة – محمد ناصر الدين الألباني – عدد من الناشرين.

٤٥. سير أعلام النبلاء- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- تحقيق: شعيب الأرناؤوط؛ مجموعة من الباحثين- مؤسسة الرسالة، بيروت- الطبعة: التاسعة- ١٤١٣هـ.

٤٦. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة- هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي- تحقيق: د. أحمد سعد حمدان- دار طيبة، الرياض- ط:٢- ١٤١١هـ.

٤٧. شرح السنة – الحسين بن مسعود البغوي – تحقيق: شعيب الأرنؤوط - المكتب الإسلامي، بيروت - ط: ١ – ١٣٩٠هـ.

٤٨. شرح العقيدة الطحاوية – ابن أبي العز الحنفي – تخريج: محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي، بيروت – ط:٤ – ١٣٩١.

٤٩. شرح العقيدة الواسطية – محمد الصالح العثيمين – تخريج واعتناء: سعد الصميل – دار ابن الجوزي، الدمام – ط: ٤ – ١٤١٧هـ.

٥٠. شرح صحيح مسلم للنووي - يحيى بن شرف النووي - دار إحياء التراث العربي، بيروت - ط: ٢ – ١٣٩٢.

٥١. الشرك في القديم والحديث- د. أبو بكر محمد زكريا- دار الرشد، الرياض- الطبعة: الأولى- ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠١م.

٥٢. الشرك ومظاهره- مبارك بن محمد الميلي- دار الراية، الرياض؛ جدة- ط:١- ١٤٢٢/ ٢٠٠١.

٥٣. صحيح البخاري (مع فتح الباري)- محمد بن إسماعيل البخاري

- ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي؛ إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب – دار المعرفة، بيروت - الطبعة: بدون – التاريخ: بدون.

٥٤. صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٥. صفة النفاق وذم المنافقين- جعفر بن محمد الفريابي- تحقيق: عبد الرقيب بن علي- إشراف ومراجعة: مقبل بن هادي الوادعي- دار ابن زيدون- الطبعة: الأولى- ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٥٦. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة – محمد بن أبي بكر ابن القيم – تحقيق وتخريج وتعليق: د. علي بن محمد الدخيل الله – دار العاصمة، الرياض- الطبعة: الثالثة – ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٥٧. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط- عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري أبو عمرو ابن الصلاح- تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر- دار الغرب الإسلامي، بيروت- ط:٢- ١٤٠٨.

٥٨. طبقات الحفاظ- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي- دار الكتب العلمية، بيروت- الطبعة: الأولى- ١٤٠٣هـ.

٥٩. العدة في أصول الفقه – أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي – تحقيق: د. أحمد مباركي - مؤسسة الرسالة، بيروت - الطبعة: الأولى – ١٤٠٠هـ.

٦٠. عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها من الشرك الأكبر والأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك- صالح بن فوزان الفوزان- دار العاصمة،

الرياض- ط:١- ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٠م.

٦١. العين – الخليل بن أحمد الفراهيدي – تحقيق: د. عبدالله درويش – بغداد – ١٣٨٦هـ.

٦٢. غريب الحديث – أبو عبيد القاسم بن سلام – دار الكتاب العربي، بيروت (طبعة مصورة عن: طبعة مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – ١٣٩٦هـ).

٦٣. غريب الحديث- أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي- تحقيق: د.عبدالمعطي أمين قلعجي- دار الكتب العلمية، بيروت- ط:١- ١٩٨٥.

٦٤. غريب الحديث- عبد الله بن مسلم بن قتيبة- تحقيق: د. عبدالله الجبوري- مطبعة العاني، بغداد- ط:١- ١٣٩٧.

٦٥. الفائق في غريب الحديث - محمود بن عمر الزمخشري - تحقيق: علي محمد البجاوي؛ محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعرفة، لبنان – ط:٢.

٦٦. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء – جمع وترتيب: أحمد بن عبدالرزاق الدويش – دار العاصمة، الرياض – الطبعة: الثالثة – ١٤١٩هـ.

٦٧. فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه - عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح- تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي- دار المعرفة، بيروت- الطبعة: الأولى- ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٦٨. فتح الباري بشرح صحيح البخاري – أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني – ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي؛ إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب – دار المعرفة، بيروت - الطبعة: بدون – التاريخ: بدون.

٦٩. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير - محمد بن علي بن محمد الشوكاني - دار الفكر، بيروت.

٧٠. الفروق اللغوية– أبو هلال العسكري– تحقيق: حسام الدين القدسي– دار الكتب العلمية، بيروت.

٧١. الفصل في الملل والأهواء والنحل – أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم– تحيق: د. محمد إبراهيم نصر؛ د. عبدالرحمن عميرة– شركة مكتبات عكاظ، جدة؛ الرياض؛ الدمام - الطبعة: بدون – ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٧٢. الفوائد - محمد بن أبي بكر أيوب ابن القيم الزرعي - دار الكتب العلمية، بيروت - ط: ٢ - ١٣٩٣/ ١٩٧٣.

٧٣. فيض القدير بشرح الجامع الصغير – محمد المدعو بعبد الرؤف المناوي – علق عليها: نخبة من العلماء – دار المعرفة، بيروت – الطبعة: الثانية – ١٣٩١هـ/ ١٩٧٢م.

٧٤. القاموس المحيط – محمد بن يعقوب الفيروزأبادي – تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - مؤسسة الرسالة، بيروت - الطبعة: الرابعة – ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٧٥. القول السديد في مقاصد التوحيد (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي)- عبدالرحمن بن ناصر السعدي – مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة - الطبعة: الثانية – ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٧٦. القول المفيد على كتاب التوحيد – محمد بن صالح العثيمين –

اعتناء: د. سليمان أبا الخيل؛ د. خالد المشيقح – دار العاصمة، الرياض – الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ.

٧٧. الكبائر- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- تقديم وتعليق وتخريج: مشهور حسن سلمان- مكتبة الفرقان، عجمان- ط:٢- ١٤٢٤/ ٢٠٠٣.

٧٨. كشاف القناع عن متن الإقناع- منصور بن يونس بن إدريس البهوتي- دار الفكر، بيروت-١٤٠٢.

٧٩. الكليات – أيوب بن موسى الكفوي – تحقيق: د. عدنان درويش؛ محمد المصري - مؤسسة الرسالة، بيروت - الطبعة: الثانية – ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨.

٨٠. الكواشف الجلية عن معاني الواسطية- عبدالعزيز المحمد السلمان- رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- الطبعة: ١١- ١٩٨٢هـ.

٨١. لسان العرب – محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي – دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة: بدون – التاريخ: بدون.

٨٢. المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم- أحمد سردار محمد شيخ- عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- ط:١- ١٤٣٠/ ٢٠٠٩.

٨٣. مجموع الفتاوى – شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية – جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم؛ ساعده: ابنه محمد – دار الكتب، الرياض- الطبعة: بدون- ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٨٤. مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز- عبدالعزيز بن عبدالله بن باز- أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر- الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض.

٨٥. مدارج السالكين – محمد بن أبي بكر أيوب ابن القيم الزرعي – تحقيق: محمد حامد الفقي – دار الكتاب العربي، بيروت- الطبعة: الثانية – ١٣٩٣/ ١٩٧٣.

٨٦. مراتب الإجماع- علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي- دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٧. مسند الطيالسي – سليمان بن داود الطيالسي – دار المعرفة، بيروت – الطبعة: بدون – التاريخ: بدون.

٨٨. المصباح المنير – أحمد بن محمد الفيومي – اعتنى به: يوسف الشيخ محمد – المكتبة العصرية، بيروت - الطبعة: الثانية – ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٨٩. مصرع الشرك والخرافة- خالد محمد علي الحاج- حققه وراجعه: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري- إدارة الشئون الدينية، قطر- ١٣٩٨/ ١٩٧٨.

٩٠. المطلع على أبواب المقنع – محمد بن أبي الفتح الحنبلي – المكتب الإسلامي، دمشق – ١٣٨٥هـ.

٩١. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول – حافظ بن أحمد الحكمي – ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: عمر بن محمود أبو عمر – دار ابن القيم، الدمام – الطبعة: الأولى – ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٩٢. معجم الأدباء- ياقوت بن عبد الله الحموي- دار الكتب العلمية، بيروت- الطبعة: الأولى- ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٩٣. معجم مقاييس اللغة – أحمد بن فارس – تحقيق: عبدالسلام محمد هارون – دار الجيل، بيروت – الطبعة: الأولى – ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٩٤. المغرب في ترتيب المعرب- ناصر الدين بن المطرز- تحقيق: محمود فاخوري؛ عبدالحميد مختار- مكتبة أسامة بن زيد، حلب- ط:١- ١٩٧٩.

٩٥. مفردات ألفاظ القرآن – الراغب الأصفهاني – تحقيق: صفوان عدنان داوودي – دار القلم، دمشق؛ الدار الشامية، بيروت – الطبعة: الثانية – ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٩٦. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم- عمر بن إبراهيم القرطبي- تحقيق: محيي الدين ديب مستو؛ أحمد محمد السيد؛ يوسف علي بديوي؛ محمود إبراهيم بزال- دار ابن كثير؛ دار الكلم الطيب- الطبعة: الأولى- ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٩٧. منهج القرآن الكريم في دعوة المشركين إلى الإسلام- أ.د. حمود بن أحمد بن فرج الرحيلي- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٩٨. النهاية في غريب الحديث والأثر – المبارك بن محمد الجزري – تحقيق: طاهر الزاوي؛ محمود الطناحي – دار الفكر، بيروت – الطبعة: بدون – التاريخ: بدون.

فهرس الموضوعات